

التَّرِيقُ النَّافِعُ فِي الْعِلْمِ

سُرْعَ

مَنَاجَارَ فِي اتِّبَاعِ الْعِلْمِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

تَأليف

السيد أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سميطة العلوي

رحمه الله ورضي عنه

الطبعة الثالثة

١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

ب
آياتك

أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقى ، وهو حسبي ونعم الوكيل . الحمد لله الفتح العليم ، الهادى إلى الصراط المستقيم ، الموفق من اختاره من عباده للعمل والتعليم . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أنجو بها يوم الفرع الأكبر والهلول العظيم ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الكريم ، والرسول العظيم ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه السالكين على منهجه القويم ، صلاة وسلاماً دائماً ماعمل بعلمه كل ذى قلب سليم .

وبعد : فهذا شرح لطيف على النبذة الموسومة « باب ماجاء فى اتباع العلم وفضل العلماء » يبين إن شاء الله مشكلها ، ويوضح مبهمها ، أسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ومقرباً إلى جواره فى جنات النعيم . وسميته : [الترياق النافع من العمى ، فى شرح النبذة الموسومة باب ماجاء فى اتباع العلم وفضل العلماء] .

قال الشيخ المؤلف ، كان الله لنا وله آمين :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أى أبدي أو أولف كتابى هذا ، والاسم مشتق من السمو وهو العلو ، الله علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكلمات ، والرحمن الرحيم صفتان للخالقة ، والرحمن أبلغ من الرحيم ، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما لم وقطع ، ولقولهم : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الآخرة (الحمد لله) ومعنى

باب

ما جاء فى اتباع العلم وفضل العلماء

قال الله تعالى : (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الحمد هو الثناء على الله بالجميل لله تعالى ، أى مملوك ، وأردف التسمية بالحمد تبركاً باسم الله العظيم ، واقتداء بالكتاب العزيز ، وعملاً بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذى بال — أى حال يهتم به — لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم ، وفى رواية : أقطع . وفى رواية : أتر » أى قليل البركة . وفى رواية : « لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم » وفى أخرى « بذكر الله » فهذا تبين أن المراد البداءة بأى ذكر كان .

(باب) أى هذا باب (ما جاء) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (فى اتباع العلم) أى طلبه من أهله وتعلمه وتعليمه والعمل به ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما عند الله شئ أفضل من فقه فى دين ، وقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » مع أن العابد لا يخلو من العلم ، وإلا لم يسم عابداً « ولكل شئ عماد ، وعماد هذا الدين الفقه » رواه الدارقطنى بكاله . ولا يخفى ما فى هذا الحديث من فضل العلم وأهله ، والحث على تعلمه وتعليمه (و) ما جاء فى (فضل العلماء) أى العلماء العاملين الخاشعين الذين شهد الله سبحانه وتعالى بفضلهم فى قوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط » فبدأ سبحانه بنفسه ، وثنى بملائكته ، وثالث بأهل العلم ، وكفى بهذا لهم شرفاً وفضلاً . قال المؤلف رحمه الله :

(قال الله تعالى) مخاطباً لنبى محمد صلى الله عليه وسلم (ثم جعلناك) يا محمد (على شريعة) أى سنة وطريقة (من الأمر) أى الدين (فاتتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) وذلك أنهم كانوا يقولون له صلى الله عليه وسلم : ارجع إلى دين آبائك فانهم كانوا أفضل منك .

إِنَّهُمْ لَن يَغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَعَلَّمَ مَسْأَلَةً مِنَ الْعِلْمِ قَلَّدَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلْفَ قِلَادَةٍ مِنْ نُورٍ، وَبَنَى لَهُ مَدِينَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَكَتَبَ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ عَلَى جَسَدِهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «طَالِبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ، وَالْمُرَابِطِينَ، وَالْحُجَّاجِ، وَالْقَمَّارِ، وَالْمَجَاوِرِينَ. تَسْتَغْفِرُ لَهُ الْأَشْجَارُ، وَالْأَنْجَارُ، وَالْبَحَارُ، وَالسَّحَابُ، وَالنُّجُومُ، وَالنَّبَاتُ، وَكُلُّ شَيْءٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ».

(إِنَّهُمْ لَن يَغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) فالأمر كله لله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) رواه البخاري ومسلم، أي يعلمه العلم ويفهمه أسرارها (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من تعلم مسألة واحدة من العلم أي العلم النافع لا يتعلمها إلا الله (قلده الله يوم القيامة ألف قلادة من نور) أي جعلها في عنقه. والقلادة بالكسر: ما جعل في العنق، وتقلدها: لبسها (وبني له مدينة من الذهب وكتب له بكل شعرة على جسده حجة وعمرة) أي ثواب حجة وعمرة مقبولتين. (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: طالب العلم أي لا يطلبه إلا الله (أفضل عند الله من المجاهدين) في صف الكفار (والمرابطين) وهم الذين يلزمون ثغور العدو (والحجاج والعمار والمجاورين) أي بالحرمين الشريفين (تستغفر له الأشجار) وهي كل ما قام على ساق (والأحجار، والبحار، والسحاب، والنجوم، والنبات، وكل شيء طلعت عليه الشمس) واستغفار ما ذكر لطالب العلم بلسان الحال والمقال، ويخلق الله لها لسانا فتنتطق بلسان، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك.

ومما ورد في فضل العلم وأهله من الآيات والأخبار ما لا مزيد عليه. قال الله تعالى: «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات» أي كثيرة.

قال ابن عباس رضي الله عنه: يرفع الله العلماء يوم القيامة على سائر المؤمنين بسبعمائة درجة، ما بين الدرجتين خمسمائة عام. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه. وقد شهد النبي صلى الله عليه وسلم بأن العلم موصل إلى الجنة، وأن الملائكة الكرام تعظم طالب العلم إكراما للعلم. ولا يخفى على ذي عقل أن الملائكة الكرام لا تعظم إلا من كان عظيما في ملكوت السموات. وشهد أيضاً صلى الله عليه وسلم بأن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض، وأي منصب أعظم من منصب من اشتغل ملائكة السموات ومن في الأرض بالاستغفار له؟، فهو مشغول بما هو فيه، وهم مشغولون بالدعاء له. وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة، لأنه معالم الحلال والحرام، ومنار سبيل أهل الجنة، وهو الأنيس في الوحشة، والصاحب في القرية، والمحدث في الخلوة، والدليل على السراء والضراء، والزين عند الأخلاء، والسلاح على الأعداء، يرفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير قادة، وأئمة تقتص آثارهم، ويقبضون بأفعالهم، وينتهي إلى رأيهم، ترغب الملائكة في خلتهم، وبأجنتها تمسحهم، ويستغفرون لهم كل رطب ويابس، وحب من الحب وهوامة، وسباع البر وأنعامه، لأن العلم حياة القلوب من الجهل، ومصابيح الأبصار من الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار، والدرجات العلى في الدنيا والآخرة، والتفكير فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام،

وبه يعرف الحلال من الحرام ، وهو إمام العمل ، والعمل تابعه يلهمه السعداء ، ويجرمه الأشقياء » رواه ابن عبد البر وحسنه . وقال إمامنا الشافعي رحمه الله : من لا يحب العلم لا خير فيه ، فلا تكن بينك وبينه صداقة ومعرفة .

واعلم يا أخى وقفى الله وإياك لمرضاته ، أن ماذكر من فضائل العلماء ، وما لهم من الدرجات العلى ، والثواب الجزيل ليس على الإطلاق ، بل هو لمن تعلمه الله ، وعمل به الله ، وعلمه الله . فأما من طلبه ونيت به طلب الدنيا ، ونيل الجاه والمال ، والمنزلة عند الناس ، ويظن في نفسه أنه من العلماء الموصوفين بتلك الأوصاف ، وأنه على حالة مرضية ، ونية محمودة ، ومنزلة عند الله رفيعة ، لترسمه برسوم العلماء بالزى والمنطق وظواهر الأحوال ، فهذا العالم بأشر النازل ، وأوضع المراتب ، ويكاد يدخل في عموم قوله تعالى : « هل ننبتكم بالأخسرين أعمالا الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي فيمن هذا وصفه : فهذا من المهالكين . ومن الحقاء المغرورين ، إذ الرجاء منقطع عن توبته لظنه أنه من المحسنين ، ويشبه حاله حال الدجال ، بل هو أعظم ، وهو ممن قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال ، قيل فما هو يا رسول الله ؟ قال : علماء السوء » . وقال عليه الصلاة

والسلام : « من طلب العلم يجادل به العلماء ، ويمارى به السفهاء ، أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار » . وقال صلى الله عليه وسلم : « من طلب علما لينال به عرضاً من أعراض الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » ، وعرف الجنة : ريحها ، وهو يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وصاحب هذا الحال داخل في عموم قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ؟ كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « يؤمر بالعالم إلى النار فتندلق أقتاب بطنه فيدور بها كما يدور الحمار بالرحا ، فيضيق به أهل النار ، فيقولون له ما بالك ؟ فيقول : كنت آمر بالخير ولا آتية ، وأنهى عن الشر وآتية » . وقال عليه الصلاة والسلام

باب

أَنْ كَانَ الْإِسْلَامَ خَمْسَةً : أَحَدُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

« تعلموا ما شئتم فوالله لا يقبل ذلك منكم حتى تعملوا به » ، فهذا يكون حال الطالب بعلمه الدنيا ، المتبع للهوى ، المضلّ للناس بما يزين لهم من الضلالات والأغواء ، وقد صار كثير من المترسمين بالعلم من أهل هذا الزمان بلاء وقتنة وحيرة وضلالة ، إذا رجعت إليهم العامة أضلوهم وفتنهم ، وفتحوا لهم أبواب الحيل والمخادعات التي يتوصلون بها إلى إبطال الحقوق ، وفسخ الأنكحة ، وأكل أموال الناس بالباطل ، فالله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم .

والذى ينبغي للعالم المتقى إن كان من علماء الآخرة الدين ينفع الله المسلمين بهم إذا رجع إليه العامة وسألوه بلسان مقالهم ، أو بلسان حالهم أن يدبهم إلى ما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدار الآخرة ، ويشرح لهم سبيل الورع في الدين ، ويحذّرهم من أكل أموال الناس بالباطل ، والوقوع فيما حرّم الله عليهم من مجانبة الشبهات ، والأشياء المشكّلات ، فإنه بذلك يعد من علماء الدين إن شاء الله تعالى ، القاعين بحقوق الله وحقوق المسلمين ، ويفوز بالدرجات العلى في أعلى عليين مع النبيين والشهداء والصالحين اهـ . قال المصنف :

(باب أركان الإسلام)

بدأ بها لأنها الأساس ، وهو لغة الطاعة والانقياد ، وشرعا الانقياد إلى الأعمال الظاهرة ، وهى (خمسة) أولها (شهادة أن لا إله إلا الله) أى الاعتقاد بالقلب ، والإقرار باللسان ، بأن لا إله : أى معبود بحق في الوجود إلا الله ، ولا بد في إسلام الكافر من لفظ : أشهد ، فلو قال : أعلم أو أعتقد بدل أشهد أو أسقطها فقال : لا إله إلا الله محمد رسول الله بغير لفظ أشهد لم يكن مسلماً ، ويوافقه رواية : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله » الحديث شهادة (أن بمحمد رسول الله) صلى الله عليه وسلم ، ولا بد هنا من لفظ أشهد

الثاني: إقامة الصلاة . الثالث: إيتاء الزكاة . الرابع: صوم شهر رمضان . الخامس: الحج إلى بيت الله الحرام من استطاع إليه سبيلاً .

كما مر ، فيعتقد أن الله أرسل النبي الأمي القرشي محمدا صلى الله عليه وسلم إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس ، فنسخ بشريعته جميع الشرائع إلا ما قرره منها ، وفضله على سائر الأنبياء ، وجعله سيد البشر ، ومنع كمال الإيمان بشهادة التوحيد ما لم تقترن بها شهادة الرسول ، هو قولك: محمد رسول الله ، وأزم الخلق تصديقه في جميع ما أخبر به في الدنيا والآخرة ، وطاعته فيما أمر به ونهى عنه (الثاني) من أركان الإسلام (إقامة الصلاة) أي المحافظة عليها بجميع شروطها وأركانها ، والمداومة عليها كما سيأتي بيانه (الثالث) من أركان الإسلام (إيتاء الزكاة) من الأنواع الواجبة فيها إجماعا ، فيكفر جاحدا وجوبها ، وهي في التقدين : الذهب والفضة ، وعروض التجارة ، والأنعام : الإبل والبقر والغنم ، وفي الأقوات كالتمر والزبيب والخنطة والأرز والذرة وكل ما يقتات اختيارا ، وزكاة الفطر ، وبيان أحكامها في المطولات (الرابع) من أركان الإسلام (صوم شهر رمضان) والصوم لغة : الإمساك عن الكلام . قال الله تعالى : «إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا» وشرعا : إمساك مخصوص ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فيكفر جاحدا وجوبه ، ويجب صوم شهر رمضان برؤية الهلال ليلة تسع وعشرين من شعبان ، أو بكمال شعبان ثلاثين (الخامس) من أركان الإسلام (الحج إلى بيت الله الحرام) أي يقصده بسبب من حج أو عمرة (إن استطاع إليه سبيلا) أي طريقا بأن يجد زادا وراحلة وأمناء ، ولا يجب على الفور ، ولا على عاجز عن مؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته ، ذهابا وإيابا .

باب

فروض الوضوء ستة

(الأول) : النية عند غسل الوجه ، فلا يجوز أن تتأخر عن غسل أول جزء من الوجه ، ويكفي أن ينوي رفع الحدث ، أو الطهارة للصلاة ، أو نويت أداء فرض الوضوء ، أو نويت استباحة الصلاة .
ومن دام حدثه : كاستحاضة ، ومن به سلس البول ، فالأفضل أن لا ينوي رفع الحدث ، بل استباحة فرض الصلاة .

(باب : فروض الوضوء)

بضم الواو (ستة) وفرض مع الصلاة ليلة الاسراء قبل الهجرة ، وموجبه الحدث ، وإرادة فعل ما يتوقف فعله عليه (الأول النية) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » أي نيتها ، ومحلها (عند غسل الوجه) أي عند ملاقة الماء له (فلا يجوز أن تتأخر) النية (عن أول جزء من الوجه) أي إذا قارنت النية جزءا منه كان ذلك الجزء هو أوله ولو من أسفله فيعيد غسل من أعلاه قبل النية . وقوله أول جزء من الوجه هو المقارن للنية ، فلو قدم النية عن الوجه أو أخرها عنه لم يصح (ويكفي) فيها (أن ينوي رفع الحدث) أي رفع حكمه (أو الطهارة للصلاة ، أو نويت أداء فرض الوضوء أو استباحة فرض (الصلاة) فهذه النيات كلها صحيحة من السليم (و) أما (من دام حدثه كاستحاضة) ومهما دم علة يخرج من عرق فله في أدنى الرحم ، ويسمى دم فساد سواء خرج عقب الحيض أم لا (ومن به سلس البول) ويسمى المذي ونحوهما (فالأفضل) أي فالواجب ، وقول المصنف فالأفضل غلط منه ، لأنها تشعر بالندب لا بالوجوب ، وليس كذلك ، فصوابه أن يقول فالواجب فليتنبه لذلك (أن لا ينوي رفع الحدث) لأن حدثه لا يرتفع (بل) الواجب عليه أن ينوي (استباحة فرض الصلاة) إن توضأ لفرض أو استباحة الصلاة إن توضأ لسنة ، أو ينوي الطهارة للصلاة ، أو نية الوضوء

(الثاني) : غَسْلُ الْوَجْهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ ، وَمُنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ فِي الطُّوْلِ ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ فِي الْعَرْضِ ؛ وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ وَحَاجِبٍ ، وَعِذَارٍ وَشَارِبٍ ، وَخَدٍّ وَعَنْقَقَةٍ ، شَعْرًا وَبَشْرًا ،

أَوَادَاءُ فَانْهَآ تَكْفِيهِ . قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ أَكْثَرُ الْمُنَآخِرِينَ ، وَالسَّلْسِ كُلِّ حَدَثٍ دَائِمٍ ، وَحَدُّ السَّلْسِ مِنْ اسْتَعْرَاقِ سَلْسِهِ كُلِّ الْوَقْتِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الَّذِي لَا يَصِلُ فَرِيضَةُ بَعْدِ الطَّهَارَةِ إِلَّا وَاتَّقَضَ وَضُوؤُهُ ، فَلَوْ كَانَ يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعْيِينُ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَيَصِيرُ فِي حَقِّهِ أَوَّلُ الْوَقْتِ ، فَيَجُوزُ بِهِ فَضِيلَةُ أَوَّلِهِ الْوَقْتِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ هَذَا بِشَرْطِ سَعَةِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ تَحْفَظُ وَصَلَى .

(الثاني) : مِنْ فُرُوضِ الْوُضُوءِ (غَسْلُ الْوَجْهِ) جَمِيعُهُ وَلَوْ وَجْهَيْنِ ، وَخُرُجِ الْبَعْضِ هُنَا وَفِي سَائِرٍ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مَسَّ الْمَاءِ بِمَا جَرِيَانٍ فَلَا يَكْفِي اتِّفَاقًا ، بِخِلَافِ انْتِهَاسِ التَّوَضُّعِ فِيهِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى غَسْلًا (وَهُوَ) أَيْ الْوَجْهَ (مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ) مِنْ أَعْلَامِلِنِ الشَّعْرِ ، أَوْ مِنْ مَحَلِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَعْرٌ مِمَّا أَقْبَلَ مِنْ (مُنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ) وَهِيَ الْعِظَامَانِ اللَّذَانِ تَقَبَّتْ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى (فِي الطُّوْلِ) أَيْ طَوْلُ الْوَجْهِ (وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ فِي الْعَرْضِ) فَهُنَا الْبَيَاضُ لِلْمَلَصَقِ لِلْأُذُنِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعِذَارِ ، وَيَجِبُ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الْأُذُنَيْنِ وَجُزْءٍ مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلِ ، وَمِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ لِيَتَحَقَّقَ غَسْلُهُ لِأَنَّهُ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ (وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ) وَهُوَ شَعْرُ أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ (وَحَاجِبٍ وَعِذَارٍ) وَهُوَ الشَّعْرُ النَّاتِبُ عَلَى الْعِظَمِ النَّاتِي بِقَرْبِ الْأُذُنَيْنِ (وَشَارِبٍ) وَهُوَ النَّاتِبُ عَلَى الشَّفَةِ الْعُلْيَا (وَحَدِّ) أَيْ الشَّعْرُ النَّاتِبُ عَلَى الْخَدَّيْنِ ، وَهِيَ مَا اكْتَنَفَا الْأَنْفَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (وَعَنْقَقَةٍ) وَهُوَ الشَّعْرُ النَّاتِبُ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى (شَعْرًا) أَيْ يَجِبُ غَسْلُهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (وَبَشْرًا) حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ حِمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْقَمَرِ مِنْ غَيْرِ تَحَامُلٍ ، فَلَوْ أَطْبَقَهُ بِقُوَّةٍ حَتَّى دَخَلَتْ حِمْرَةُ الشَّفَةِ تَحْتَ الْانْطِبَاقِ وَلَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَيْهَا لَمْ يَكْمَلْ غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ أَنْفِ الْمَجْدُوعِ ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِ الْعَيْنِ وَالْقَمَرِ وَالْأَنْفِ فِي الْوُضُوءِ قَطْعًا إِلَّا إِذَا تَنَجَّسَتْ فَيَجِبُ غَسْلُهَا

سِوَاهُ خَفِّ شَعْرُهُ أَمْ كَثُفَ ؛ وَاللَّحْيَةُ الْخَفِيفَةُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ، وَالْكَثِيفَةُ يُغْسَلُ ظَاهِرُهَا ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا .

(الثالث) : غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ ، وَمَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ مِنْ الْكُوعِ فَعَلَيْهِ غَسْلُ الْبَاقِي ، وَمَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ فَعَلَيْهِ غَسْلُ الْبَاقِي مِنَ الْعِظَمِ . وَإِنْ قَطَعَتْ يَمَّا فَوْقَ الْمِرْفَقِ ، فَنُغْسَلُ الْبَاقِي مِنَ الْعِضْدِ مُسْتَحَبٌّ .

لَفَحْشِ النَّجَاسَةِ (سِوَاهُ خَفِّ شَعْرِهِ) أَيْ الْوَجْهَ (أَمْ كَثُفَ) لِأَنَّهُ كَشَفَتْهُ نَادِرَةً (وَاللَّحْيَةُ الْخَفِيفَةُ) وَهِيَ مَا تَرَى الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَافِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ (يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ، وَالْكَثِيفَةُ) وَهِيَ مَا لَا تَرَى الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَافِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ (يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا) فَقَطْ (وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا) فِي الْوُضُوءِ وَمِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ الْعَارِضَانِ ، وَهِيَ الشَّعْرُ النَّاتِبُ عَلَى اللَّحْيَيْنِ .

[تَنْبِيْهُ] لَوْ خُلِقَ لَهُ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا مَسَامَتْ لِلْآخَرِ وَجِبَ غَسْلُهُمَا كَعْضُو وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنْ جِهَةٍ قَبْلَهُ ، وَآخَرٌ مِنْ جِهَةٍ دُبُرِهِ ، وَجِبَ غَسْلُ الْأَوَّلِ كَأَفْتَى بِهِ الرَّمْلِيُّ .

(الثالث) مِنْ فُرُوضِ الْوُضُوءِ (غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَاقِ) أَيْ مَعَ الْمِرْفَاقِ ، لِأَنَّهُ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ ، وَهِيَ الْعِظَامَانِ النَّاتِيَانِ بِرَأْسِ الْعِضْدِ ، فَلَوْ خُلِقَتْ لَهُ يَدَانِ فِي جَانِبَيْهَا وَاشْتَبَهَتْ بِالْأَصْلِيَّةِ غَسَلَتْهَا ، فَلَوْ نَبَتَتْ مِنَ الْعِضْدِ وَحَازَتْ مَحَلَّ الْفَرَضِ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهَا بِالْمَحَاضِي فَقَطْ ، وَإِلَّا فَلَا (وَمَنْ قَطَعَتْ يَدَهُ مِنَ الْكُوعِ) وَهُوَ طَرَفُ الْإِبْهَامِ (فَ) يَجِبُ (عَلَيْهِ غَسْلُ الْبَاقِي) مِنَ السَّاعِدِ (وَمَنْ قَطَعَتْ يَدَهُ مِنَ الْمِرْفَقِ) يَجِبُ (عَلَيْهِ غَسْلُ الْبَاقِي مِنَ الْعِظَمِ) أَيْ مِنَ الْعِضْدِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْفَرَضِ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ قَطَعَتْ) يَدَهُ (مِمَّا فَوْقَ الْمِرْفَقِ) فَنُغْسَلُ الْبَاقِي مِنَ الْعِضْدِ مُسْتَحَبٌّ (لَوْ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ

(الرابع) : مَسَحَ الرَّأْسَ مِنْ بَشَرَةٍ ، أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّ الرَّأْسِ بِأَنْ لَا يَخْرُجَ بِالْمَدِّ عَنْهُ ، فَلَوْ خَرَجَ بِالْمَدِّ عَنْهُ لَمْ يَكْفِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَارِجِ .

(الخامس) : غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَفَّيْنِ ، وَشَتَّوْهُمَا .

(السادس) : التَّرْتِيبُ ، وَهُوَ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَمْسَحَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ ، فَلَوْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ أَوْ الْيَدَيْنِ آتَى بِهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ ،

مرفق في إحدى يديه أو فيهما قدرله على عادة غيره ، قاله موسى بن الزين في فتاويه وجمعه الفتى .

(الرابع) من فروض الوضوء (مسح) القليل من (الرأس) عندنا (من بشرة) كاللباض الذي وراء الأذن كما قاله ابن حجر ولو على عظم ظهر (أوشرة) أو بعضها (في حد الرأس ب) شرط (أن لا يخرج بالمد عنه) من جانبه (فلو خرج بالمد عنه) من جانبه (لم يكف المسح على الخارج) لأنه ليس في حد الرأس ، وليس المسح باليد أو غيرها شرطاً ، بل لو قطر الماء على رأسه ، أو تعرض للطريق صدده وإن لم ينو المسح أجزاء بشرط أن لا يقصد غيره بأن لا تعزب عنده نية الوضوء ، ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح ، كمن قطعت يده أو رجليه بعد الوضوء كما في الإقناع والأسنى .

(الخامس) من فروض الوضوء (غسل الرجلين مع) كل (الكعبين) كما في الآية ، وهما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم (و) مع غسل (شقوقهما) وما تحت أظفارهما ونحو ذلك ، ويجب إزالة ما يندب في الشق من شمع وشحم ونحو حناء ونورة إن لم يخف ضرراً .

(السادس) من فروض الوضوء (الترتيب) عندنا (وهو) أي الترتيب (أن يغسل وجهه) أو لا (ثم) يغسل (يديه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا مرتباً (ولو بقي شيء من وجهه أو يديه) عمداً أو سهواً (آتى به مع ما بعده) لأن ما غسله بعده لغو لإتيانه به في غير محله .

وَلَا يَصِحُّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ تَمَامِ غَسْلِ الْوَجْهِ ، وَكَذَا لَا يَصِحُّ مَسْحُ الرَّأْسِ قَبْلَ تَمَامِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ قَبْلَ تَمَامِ مَسْحِ الرَّأْسِ .

(فصل)

وَسَنُّ الْوُضُوءِ : السَّوَاكُ ،

(ولا يصح غسل اليدين قبل تمام غسل الوجه ، وكذا لا يصح مسح الرأس قبل تمام غسل اليدين ، وكذا لا يصح غسل الرجلين قبل تمام مسح الرأس) ولو غسل أربعة أعضائه معاً ارتفع حدث وجهه فقط ، ويكفي وجود الترتيب تقديراً كأن غطس ناوياً ولو في ماء قليل صح وضوؤه وإن لم يمكث زمناً يمكن فيه الترتيب .

(فصل : في سنن الوضوء)

(وسنن الوضوء) السنة ، والمستحب ، والندوب ، والمرغب فيه : ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، والمكروه بضد ذلك ، وهي كثيرة ، فمنها (السواك) ولولم لا أسنان له ، عرضاً في الأسنان ، وطولاً في اللسان ، للخبر الصحيح : « لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » أي أمر بإيجاب أقله مرة يمر السواك بفمه وينوي به سنة الوضوء ، ومحله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة ، ويحصل بكل خشن ولو بخرقة ، لا بأصبعه وإن كانت خشنة . ويتأكد للوضوء والصلاة ولو تركه أول الوضوء ناسياً أو عامداً سن له أن يأتي به أثناءه .

[خاتمة] لا يخفى أن للسواك فضائل جمّة ، ومن ثم اعتنى الأئمة رحمهم الله بإفراد فضائله ، ولو لم يكن فيه إلا ما رواه البيهقي في شعب الإيمان من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عليك بالسواك فإنه مطهرة للفم ، ومرضاة للرب ، ومفرحة للملائكة ، يزيد في الحسنات ، ويحلو البصر ، ويذهب الحذر ، ويشد اللثة ، ويذهب الباطن ، ويطيب الفم ، ويصح المعدة ، ويزيد في الفصاحة » اهـ

نَمِيَّةٌ وَغَسَلَ الْكَفَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ ، وَالْمُضْمَضَةَ ، وَالْإِسْتِنْشَاقَ ،
وَتَثْلِيثُ الْفَسْلِ ، وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ

ورأيت أيضا من فوائده أنه يذكر الشهادة عند الموت ، ويسهل النزح ، ويضاعف
الأجر ، ويرغم الشيطان ، ويبطئ بالشيب ، ويسوي الظهر ، ويهضم الطعام ،
ويغذي الجائع ، ويورث السعة والغنى ، ويسكن الصداع ، ويذهب وجع الضرس ،
ويوسع الرزق ويسره ، ويقوى البدن ، وينمى المال والولد . انتهى من شرح
العباب لابن حجر بتصرف لا يغفل .

(ثم التسمية) وأقلها بسم الله، وأكملها : بسم الله الرحمن الرحيم ولو من ماء
مغسوب ، ويسن التعوذ قبلها كما في حاشية المدابغى والنقول عن الشافعى وكثير
من الأصحاب أن أول السنن التسمية ، وبه جزم النووي في المجموع وغيره . وقال
جمع : إن أولها السواك، ثم التسمية كما جرى عليه المؤلف هنا (وغسل الكفين)
معا إلى الكوعين (قبل إدخالها) في (الإناء) وهذا مع اليقين في طهرهما . أما إذا
شك في طهرهما فيكره غمسهما في الماء القليل (والمضمضة والاستنشاق) لحبر مسلم :
« مامنكم أحد يتمضمض ثم يستنشق إلا خرجت خطايا فمه وخياشيمه » وأقلها
إيصال الماء إلى الفم ، وتسنب المبالغة فيهما لغير الصائم ، ويسن جمع الفم والأنف
بغرفة واحدة يتمضمض بأولها ويستنشق بآخرها يفعل ذلك ثلاث مرات (وتثليث
الفسل) والمسح والدلك والتخليل والسواك والبسلة والذكر عقبه للاتباع في أكثر
ذلك ، ويحصل التثليث بغمس اليدين مثلا ولو في ماء قليل إذا حرکہما مرتين بعد
الفسل الأولى ، وإذا انغمس في ماء ولو قليلا فتحرك ثلاثا حصل له سنة التثليث
(ومسح كل الرأس) عندنا سنة خلافا لمن أوجبه كمالك وأحمد ، فإن اقتصر على
لبعض ، فالأولى أن يكون هو الناصية ، والسنة في كيفية المسح أن يضع يديه على
قدم رأسه ملصقا طرفي سبابتيه بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ، ثم يذهب بهما
نير الإبهامين إلى قفاه ، ثم يردهما إلى عظميها إن كان له شعر ينقلب ، وإلا فيكفي
الهاب ، ويحسب له مرة ، يفعل ذلك ثلاثا وإن كان على رأسه ساتر ولم يرد نزعه

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ ، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ بِخِنْصَرِ الْيَدِ الْيُسْرَى
مِنْ أَسْفَلِ الرَّجْلِ الْيُمْنَى إِلَى خِنْصَرِ الرَّجْلِ الْيُسْرَى ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى
الْيُسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَتَطْوِيلُ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلُ ، وَالْمُوَالَاةُ
فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ .

مسح الأقل ثم تم عليه للاتباع (وتخليل اللحية الكثيفة) ولو لمحرّم ندبا برفق
وجوبا ، والأفضل كونه بأصابع يمينه من أسفل ، ويكره تركه (وتخليل أصابع)
اليدين و (الرجلين) وهو واجب إذا كانت ملتفة ولا يصل الماء إلى باطنها إلا به ،
وتخليل أصابع اليدين بالتشبيك ، وأصابع الرجلين (بخنصر اليد اليسرى) أو اليمنى
كما في المجموع يكون (من أسفل الرجل اليمنى مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى) إلى
إبهامها ثم إبهام اليسرى (خاتما بخنصر الرجل اليسرى) لما في ذلك من السهولة
والمحافظة على الترتيب ، وتحصل السنة بأي كيفية كانت (و) يسن (تقديم اليمنى على
اليسرى من اليدين والرجلين) ولنحو أقطع في جميع أعضائه وذلك للاتباع لأنه
صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في تطهره وشأنه كله ، أي مما هو من باب
التكريم كما كتحال ولبس ثوب ونعل ، وتقليم ظفر ، وأخذ وإعطاء وسواك ونحوها ،
ويكره ترك التيامن (وتطويل الغرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه
وصفحتي عنقه (و) تطويل (التحجيل) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ، ومع
الرجلين بعض الساقين ، وغايته استيعاب العضد والساقين وذلك لحبر الشيخين :
« إن أمي يدعوون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، من أراد منكم أن
يطيل عمرته فليفعل » رواه مسلم . وفي رواية أخرى قال صلى الله عليه وسلم : « أتم
الغرا المحجلون يوم القيامة فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليطيل غرته »
وبمعنى قوله : الغرا المحجلون : بيض الوجوه واليدين والرجلين ، وهذه النية اللازمة
لهذه الأمة المحمدية خاصة لتمييزها عن غيرها من الأمم تشريفا له صلى الله عليه وسلم
(و) تسنن (الموالة في غسل الأعضاء) عندنا على الجديد خروجنا من خلاف : أن أوجها
إلا في وضوء السلس ونحوه فتجب ، وضابطها أنها :

بِحَيْثُ لَا يَحِفُّ الْأَوَّلُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الثَّانِي. وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ:
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ

(بحث لا يحف) العضو (الأول قبل الشروع في الثاني) مع اعتدال الهواء والزاج
(و) يسن (أن يقول بعد الفراغ منه) أى من الوضوء والتيمم حال كونه مستقبل
القبلة ، رافعا بصره إلى السماء ولو أغمى كمن في ظلمة مع رفع يديه ، وذلك لأن
السماء قبلة الدعاء ، والطالب لشيء يبسط كفيه لأخذه ، والداعي طالب ككل دعاء
قبل أن يتكلم : (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله . اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك
الصالحين ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وهذا الدعاء أحاديثه كثيرة صحيحة
فتتأكد المحافظة عليه . ومنها « إن من قال بعد الوضوء : أشهد أن لا إله إلا الله
أستغفرك وتأتوب إليك إلى عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من
أيها شاء » وأبواب الجنة الثمانية هي باب الصلاة ، وباب الصدقة ، وباب الصوم ،
ويقال له الريان ، وباب الجهاد ، وباب التوبة ، وباب الرأحمين ، وباب الكاظمين
الغيظ ، وباب من لا حساب عليهم . وأن من قال « اللهم اجعلني من التوابين إلى آخره
كتب في رق بفتح الراء ، ثم طبع بطابع لا يكسر — أى لا يطرق إليه إبطال —
إلى يوم القيامة حتى يرى ثوابه العظيم » . ويسن أن يقرأ « إنا أنزلناه » بعد الفراغ
من الدعاء ثلاثا كما قاله ابن حجر . ولا بأس بالدعاء عند الأعضاء ، لأنه مباح لاسنة
وإن ورد في ذلك طرق ضعيفة لا يعتد بها ، وقيل يقول عند كل عضو: أشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لخبر رواه المستغفرى ،
وقال حسن غريب .

(فصل)

يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ أَوِ الْمَرَأَةِ أَوْ دُبُرِهَا ،
عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا إِلَّا الْمَنِيَّ ، وَبِزَوَالِ الْعَقْلِ بِجُنُونٍ ، أَوْ إِنْغَاءٍ ، أَوْ سُكْرِ ،
أَوْ نَوْمٍ ، إِلَّا نَوْمَ قَاعِدٍ مُمَكِّنٍ مَقْعَدَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ ، وَلَمَسِ الْمَرَأَةِ مِنْ غَيْرِ
حَائِلٍ ، وَمَسِّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ

(فصل) : في نواقض الوضوء

أى أسبابه ، وهى أربعة : الأول أنه (ينتقض الوضوء بخروج شيء من قبل
الرجل أو المرأة أو دبرها) على أى صفة (عينا كان) الخارج ولونادرا ، كهود وحصاة
وشعرة ودودة سواء خرجت أو خرجت رأسها ثم رجعت ، ودم بأسور من داخل
الدبر ، ورطوبة فرج أنثى بلغت إلى حد ما يجب غسله في الاستنجاء يقينا : ومذى :
وهو الذى يخرج عند ثوران الشهوة . وودى بالمهمل : وهو ما يخرج عقب البول
أو عند حمل شيء ثقيل (أو) كان الخارج (ريحا) ولو من قبل (إلا المنى) أى منى
الشخص نفسه ، بخلاف ما إذا خرج منه منى غيره أو منيه بعد استدخاله فإنه ينتقض
الوضوء . وصورة موجب الغسل مع بقاء الوضوء أن ينزل بمجرد نظر أو فكر أو نوم
ممكّن مقعده من الأرض (و) الثانى ينتقض (بزوال العقل) أى التمييز إما بارتفاعه
(بجنون أو) انقاره بنحو (إغناء أو سكر أو) استناره بسبب (نوم) لخبر : « من نام
فليتوضأ » (إلا نوم قاعد ممكّن مقعده من الأرض) أى للمقر الذى هو فيه كظهور
دابة ، وإن كانت مستندا إلى شيء لو أزيل لسقط ، فلو سقطت يده على الأرض مع
التمكن لم ينتقض ، فلو شك هل نام أو نعى أو هل كان ممكنا أم لا لم ينتقض
وضوؤه (و) الثالث ينتقض بـ (لمس المرأة) الأجنبية (من غير حائل) ولو ميتة ،
أو بيد سلاء أو زائدة ، وينتقض اللامس والملموس ، ولا ينقض صغير وصغيرة لا تشبه
غالبا ، ولا ينقض سن وظفر وشعر ، ولا ينقض محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لا تنفك
مظنة الشهوة (و) الرابع ينتقض بـ (مس فرج آدمي) ولو سهوا أو مكرها ، أو مس

يَبْطُنِ الْكَفَّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى ، مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ .

(فَضْلٌ)

يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ طَرِيقِهِ الْمُتَعَادِ أَوْ غَيْرِهِ ،

محل قطعه ، أو الذكر المقطوع ، أو كان أشل ويبد شلاء ولو لميت أو لصغير قبلًا كان أو دبرا ، وخرج بالآدمي فرج البهيمة إذ لا تشهى ومن ثم جاز النظر إليه ، وشرط المس أن يكون (يبطن الكف) لقوله صلى الله عليه وسلم : « من مس فرجه . وفي رواية : من مس ذكره فليتوضأ » وبطن الكف هو بطن الراحتين ولا ينقض ما بينهما ولا حرف الكف ولا مع حائل .

﴿ تنبيه ﴾ لو انقلبت بواطن أصابعه إلى ظاهر الكف لا ينقض باطنها لأنه كظهر الكف ، ولا ظاهرها لأن العبرة بالبطن . قاله ابن الطيب الناشري (ذكرنا كان) المس (أو أنثى من نفسه) كأن مس ذكره أو دبره (أو) من (غيره) كذلك ولا ينقض المسوس .

﴿ تنمة ﴾ يحرم بالحدث الصلاة والطواف ، وحمل المصحف ومس ورقة وجلده وخريطته وعلاقته وصندوقه وهو فيه ، وما كتب لدرس قرآن كالمكتوب في الألواح للصبان . ويحرم تمكين غير المميز من نحو المصحف ، وكتابة القرآن بالعجمية ، ووضع نحو درهم ونحوه في مكتوبه أو مكتوب علم شرعي ، ومد الرجل إلى المصحف ما لم يكن على مرتفع ، ويسن القيام لأخذ المصحف كالعالم بل أولى . ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقينه .

(فصل : في موجبات الغسل)

ذكر المصنف هنا خمسة تبعا لبعضهم ، وعبر غيره بستة . فيها ثلاثة تختص بها النساء ، وهى : الحيض والنفس والولادة . وثلاثة يشترك فيها الرجال وهى : خروج المني ، أو إيلاج حشفة فيها والموت : أحدها أنه (يجب الغسل على الرجل) وكذا المرأة (بخروج المني) إجماعا (من طريقه المعتاد أو غيره) ومن فرج المشكل

وَبِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدَرِهَا فِي أَىِّ فَرْجٍ كَانَ ، سَوَاءً غُيِّبَ فِي قُبُلِ أَمْرَأَةٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ دُبُرِهَا أَوْ دُبُرِ الرَّجُلِ أَوِ الْخُنْثَى ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا ، وَعَلَى الرَّجُلِ الْمَوْلُجُ فِي دُبُرِهِ . وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِأَىِّ ذَكَرٍ دَخَلَ فِي فَرْجِهَا حَتَّى ذَكَرِ الْبَهِيمَةِ وَالْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ ،

مطلقا ، ومن تحت صلب الرجل وترائب المرأة ولو من غير قصد ، أو كان الخارج منه منها بعد غسلها إن قضت شهوتها بذلك الجماع بأن كانت بالغة مختارة غير نائمة ، إذ الغالب اختلاط منيها به . ويعرف المني بخواصه الثلاث : بتذوقه أو لذة بخروجه أو ريح عجين رطبا أو يياض بيض إذا كان جافا ، ولو رأى منيا في ثوبه أو فراش لا ينم فيه غيره لزمه الغسل وإعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) الثاني يجب الغسل (بتغيب الحشفة أو قدرها) من فاقدها ولو كانت من ذكر مقطوع أو بهيمة أوميت (في أىِّ فرج كان) قبلًا أو دبرا (سواء غيب في قبل امرأة) ولو صغيرة أوميتة ، ولا يعاد غسلها لا تقطاع تكليفها (أو بهيمة) ولو سمكة . قال في البحر : قال أصحابنا في بحر البصرة سمكة لها فرج كفرج النساء يولج فيها الملاحون ، فإن كان هكذا لزم الغسل بالإيلاج فيها وإن لم يشته ولا حصل الإنزال ولا الانتشار ، ولا قصد ولا اختيار ولو مع حائل كشاف لخبر مسلم : « إذا التقى الختانان وجب الغسل وإن لم ينزل » (أو) غيب في (دبرها) أى البهيمة والميتة (أو دبر الرجل أو الخنثى صغيرا كان) ذلك المولج فيه (أو كبيرا ، حيا أوميتا) فيجب الغسل على المولج بكسر اللام المذكور (و) كذا (على الرجل المولج في دبره) وهو حرام إجماعا سواء كان في دبر امرأة أو أمته أو بهيمة أو رجل ، وهو من الكبائر الموبقات (ويجب الغسل على المرأة) أيضا (بأى ذَكَرٍ دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصغير) والمقطوع للخبر السابق : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » ولا يحصل التقاء الختانين إلا بتغيب الحشفة ، وذكر الختانين جرى على الغالب ، وإلا فالبهيمة والدبر خارج عن ذلك ، وهو يوجب الغسل .

وَبَاءِ يَسِ وَالنَّفَاسِ وَالْوِلَادَةَ وَلَوْ بِلَا بِلَلٍ .

باب

فُرُوضُ الْغُسْلِ

فُرُوضُ الْغُسْلِ اثْنَانِ : (أَحَدُهُمَا) النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْبَدَنِ ،

(و) الثالث يجب الغسل (بالحوض) أى باقطاعه ، وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة . وأقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين تقريبا ، وأقله يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما بليالها ، وغالبه ست أو سبع ، وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولاحد لا أكثره . ويحرم عليها ما يحرم بالجنابة مما يأتي ، وزيادة على ذلك مرور المسجد إن خافت تلويثه ، والصوم والطلاق إن لم تبذل للزوج مالا في مقابلته أو تطلبه . والاستمتاع بما بين السرة والركبة ، ومثلها في ذلك النساء .

(تنبيه) الجامع في الحيض عالما عامدا من الكبائر كما في المجموع والروض ، وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب وغيرهم أنه يكفر مستحله .

(و) الرابع يجب الغسل بـ (النفاس) أى باقطاعه ، وهو دم حيض مجتمع يخرج عقب خروج جميع الولد من الرحم ، وأقله لحظة ، وأكثره ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما ، ويحرم به ما يحرم بالحوض كما مر .

(و) الخامس يجب الغسل بـ (الولادة ولو بلا بلل) ولو علقه ومضغة لأن كلا منعقد من مئى الرجل والمرأة .

والسادس : الموت لمسلم غير شهيد ، ويحرم بالجنابة ما يحرم بالحدث مما مر ، والمكث في المسجد والتردد فيه لغير حاجة ، وقراءة القرآن بقصد القراءة .

(باب فُرُوضُ الْغُسْلِ)

(و) (فُرُوضُ الْغُسْلِ اثْنَانِ) لا ثالث لهما على الأصح (أحدهما النية) لخبر : « إِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » (عند أول مغسول من البدن) سواء كان من أعلاه أو من أسفله

فَلَوْ نَوَى بَعْدَ غَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ وَجَبَ إِعَادَةُ غَسَلِهِ ، وَيَكْفِي أَنْ يَنْوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ ، أَوِ الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ ، أَوْ نَوَيْتُ آدَاءَ فَرْضِ الْغُسْلِ ، وَيَكْفِي الْمَرْأَةُ عِنْدَ اغْتِسَالِهَا مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ أَنْ تَقُولَ : نَوَيْتُ الطَّهَارَةَ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ .

(الثَّانِي) مِنْ فُرُوضِ الْغُسْلِ : تَعْمِيمُ شَعْرِ الْبَدَنِ وَبَشَرَتِهِ بِأَلْمَاءٍ حَتَّى الْأَظْفَارِ ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ صِمَاحِ الْأَذْنَيْنِ ، وَمِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ قُعُودِهَا لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا ، وَمَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ ، وَمَا تَحْتَ الْعَلَقَةِ مِنَ الْأَقْلَفِ ،

لأن ما قارنته النية هو أوله (فلو نوى بعد غسل جزء من البدن وجب إعادة غسله) لأن غسله قبلها لم ينع ، فلو نوى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام واستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتج إلى إعادة النية (ويكفي) فيها (أن ينوى رفع الجنابة أو الطهارة للصلاة) للجنب والحائض والنفساء . ويسن أن يتلفظ بها بأن يقول : نويت رفع الجنابة ، أو يقول : نويت الطهارة للصلاة (أو) يقول (نويت آداء فرض الغسل) أو الغسل القروض أو الغسل الواجب ، أو نويت رفع الحدث الأكبر أو تقول الحائض : نويت الطهارة من الحيض أو تقول النفساء : نويت الطهارة من النفاس (ويكفي) هذه النيات (المرأة عند اغتسالها من الحيض والنفاس أن تقول : نويت الطهارة من الحيض والنفاس) لامن الجنابة .

(الثَّانِي : مِنْ فُرُوضِ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ شَعْرِ الْبَدَنِ) سواء خف أو كثف (و) (بشرته بألماء حتى) ماتحت (الأظفار وما يظهر من صمخ الأذنين و) ما يظهر (من سائر البدن) عند قعودها (أى جلوسها على قدميها) لقضاء حاجتها (وما يظهر من شقوق رجلين واليدين ، وما يظهر من أقب جدد) وما تحت الشعر الكثيف وما تحت القلفة من الأقف (أى غير المختون فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الإزالة .

وَيَجِبُ نَقْضُ الضَّفَائِرِ إِذَا لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهَا إِلَّا بِالنَّقْضِ .
وَلَا تَجِبُ الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَأَكْمَلُ الْغُسْلِ أَنْ يُزِيلَ الْقَدَرُ
كَلْمَنِي ، وَيَتَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ، وَيَتَعَهَّدَ مَعَاطِفَ بَدَنِهِ كَقُضُوفِ
الْبَطْنِ وَالْإِبْطِ ،

(ويجب نقض الضفائر) بالضاد المعجمة (إن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض)
كما قاله شيخ الإسلام في كتبه .

﴿تنبيه﴾ ذكروا في الغسل أنه يعفى عن باطن عقد الشعر إذا انعقد بنفسه ،
والحق بها من ابتلى بنحو صموخ وهو تمر وطيب يخلط ولم يمكنها إزالته ، فالذى
يتجه العفو للضرورة ، فإن أمكنها حلق محلّه فالذى يتجه وجوبه ما لم تحصل به مثلة
أى شين لا يتحمل عادة .

(ولا تجب المضمضة والاستنشاق) وإن انكشف باطن الفم والأنف بقطع
ساترهما ، لكن يكره تركهما ، وكذلك باطن العين وهو ما يستتر مع انطباق
الجفنين ، وإن انكشف بقطعهما كما في الوضوء (وأكمل الغسل) الواجب والمندوب
(أن يزِيلَ القدر) بالمعجمة الطاهر (كلمني) والخطأ ، والنجس كالمذى ونحوه : ويسن
التسمية والسواك أولاً ، والمضمضة والاستنشاق (و) أن (يتوضأ) كما يتوضأ للصلاة)
للاتِّباع وينوى بالوضوء سنة الغسل إن تجردت جنباً عنه عن الأصغر ، وإلا نوى رفع
الحدث الأصغر للخلاف ممن يقول بعدم الاندراج ، ويسن استصحابه إلى الفراغ من
الغسل حتى لو أحدث في أثناءه سن له إعادته (و) أن (يتعهد معاطف بدنه كقُضُوفِ
البطن) أى طبقاتها (والإبط) وكل ما فيه التواء كالأذن والسرّة والموق وهو
طرف العين الذى يلي الأنف ، واللاحظ ، وهو طرف العين الذى يلي الأذن وما انطبق
من الألتين عند قيامه وثقب الأذنين والأنف وما ظهر من الصّاحين . وصفة غسلها
أن يأخذ الماء في كفه ويميل أذنه ويضعها عليه ليأمن وصوله إلى باطنها ، ويجب ذلك
على الصائم للأمن به من القطر .

وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، وَيَذَلِكَ مَا وَصَلَتْ
إِلَيْهِ يَدُهُ ، وَيُثَلِّثُ .

وَإِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ سُنَّ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ طَيِّبًا
وَتَجْعَلَهُ فِي قُطْنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَتُدْخِلَهَا فِي فَرْجِهَا ، وَالْمِسْكُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ ،
فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطَيِّبًا آخَرَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطَيِّبًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ
فَالْمَاءُ كَافٍ ،

(و) أن (يفيض الماء على رأسه) بعد تخليل شعره إن كان له شعر ينقلب بأن يدخل
أصابعه البلولة في أصوله مفرجة الأصابع للاتِّباع (ثم) بعد الإفاضة على رأسه يفيض
الماء (على شقه الأيمن) مقدمه ومؤخره (ثم) يفيض الماء على شقه (الأيسر)
كذلك (و) أن (يدلك ما وصلت إليه يده) من بدنه خروجاً من خلاف من أوجبه
(و) يسن أن (يثلث) غسل جميع البدن والدلك في كل مرة . وتحصل سنة التثليث
بما لو انغمس في ماء راكد وإن قل ، وحرك جميع بدنه بعد الانقياس ثلاثاً وإن لم
ينقل قدميه من موضعهما على الأوجه ، وكذا لو كان انغمس في ماء جارٍ وجرى
عليه ثلاث جريات (وإذا اغتسلت المرأة عن حيض ونفاس) ولو بكرراً أو عجوزاً
أوحلية عن الزوج غير معتدة الوفاة والمحرمة (سن لها أن تأخذ) بعد انقطاع دمها
من حيض ونفاس (طيباً وتجعله في قُطْنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا) بعد غسلها (وتدخِلُها في فرجها)
الواجب غسله لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ، ويكره تركه لأنه يطيب
المحل ويهيئه للعروق حيث كان قابلاً له (والمسك أولى من غيره ، فإن لم تجد) مسكاً
قال في التحفة أو لم ترده وإن وجدته بسهولة (فطيباً آخر) وأولاه أكثره مزاراة
كقسط وأظفار (فإن لم تجد) طيباً (فطيباً ، فإن لم تجد) ذلك (فالماء كاف) في دفع
الكراهة بل وفي حصول أصل السنة ، فالترتيب مستحب لاستحقاقه ، ويسن أن
لا يغتسل من خروج المني قبل البول ثلاثاً يخرج بعده شئ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ ، وَمَاءُ الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ وَأُسْبِغَ أَجْزَاءَهُ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ ، فَاعْتَاسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا أَجْزَاءَهَا عَنْهُمَا .

(ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّ) وهو رطل وثلث بغدادي

(و) أن لا ينقص (ماء الغسل عن صاع) وهو خمسة أرطال وثلث تقريبا فيهما للاتباع (فان نقص عن ذلك وأسبغ أجزأه) ففي خبر حسن : « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مدّ » (فإن اجتمع على المرأة غسل جنابة وغسل حيض فاغتسلت لأحدهما أجزأها عنهما) لأنهما يتداخلان .

(تمة) يسن الذكر المأثور ، وهو ما مر عقب الوضوء بعد الفراغ من الغسل ، وترك الاستعانة والتنشيف . ويكره الغسل والوضوء في الماء الراكد ولو كثيراً ، لما سمح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه ، وذلك في غير المستبحر الذي لا يتقدر بالغسل فيه . وتكره الزيادة على الثلاث ، والإسراف في الصب ، ويكره ترك المضمضة والاستنشاق للخلاف في وجوبهما فيه . ويكره للجنب الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء ، وكذا من انقطع دمها من حيض ونفاس بل أولى . وينبغي أن لا يزيل ذوحدث أكبر شيئاً من شعر أو ظفر أو دم قبل الغسل أنه يردّ في الآخرة جنباً ، ويقال إن كل شعرة تطالب بجنبائها .

باب

فروض الصلاة سبعة عشر

(أحدها) : القيام في الفرض على القادر ، وشرط القيام نصب فقاره وهو عظم ظهره ، فإن وقف منحنيّاً إلى أمامه أو خلفه أو إلى اليمين أو اليسار بحيث لا يُسمّى قائماً لم يصح قيامه ، فإن لم يقدر على الانتصاب وصار كراكع لكبر ونحوه فيقف كذلك ،

(باب) في صفة الصلاة

وهي أفضل عبادات البدن بعد الشهادتين . ففرضها أفضل الفرائض ، ونقلها أفضل النوافل ، ويلبها في الفضل الصوم فالحيج فالزكاة . والصلاة لغة : الدعاء . وشرعاً : أقوال وأفعال غالباً مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم ، وهي معلومة من الدين بالضرورة ، فيكفر جاحدها و (فروض الصلاة) أي أركانها . وحكم الفرض هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، ومثله الواجب والمحتم ، وأركان الصلاة (سبعة عشر) بعد كل طمأنينة في محلها ركناً (أحدها القيام في الفرض) ولو منذوراً أو كفاية ، أو على صورة الفرض كالمعادة وصلاة الصبي (على القادر) عليه ولو بأجرة . لحبر البخاري عن عمران بن حصين قال : « كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب ، فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (وشرط القيام نصب فقاره وهو عظم ظهره) لارقبته لأنه يسن إطراق الرأس (فإن وقف) المصلي (منحنيّاً إلى أمامه) بحيث صار أقرب إلى الركوع (أو) مائلاً إلى (جنبه) أو وقف (إلى اليمين أو) مائلاً (إلى اليسار بحيث) خرج عن سمت القيام وصار (لا يسلم قائماً) لم يصح قيامه (والاحتناء الغالب لاسم القيام أن يكون إلى الركوع أقرب) لم يقدر على الانتصاب وصار كراكع لكبر (أو مرض أو تقوّس ظهر) ونحوه فيقف كذلك (لأن اليسور لا يسقط بالمعسور .

وَمِنْهُ فِي الرُّكُوعِ إِنْ قَدَرَ عَلَى الزِّيَادَةِ ، فَالْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ دُونَ
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَقُومُ وَيَأْتِي بِهِمَا حَسَبَ الْإِمْكَانِ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ
الْقِيَامِ فَلْيَقْعُدْ كَيْفَ شَاءَ ، لَكِنْ الْإِفْتِرَاشُ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَبُّعِ ، فَإِنْ
عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَلَا يُسِرْ ، فَإِنْ عَجَزَ
صَلَّى مُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلَاهُ لِلْقِبْلَةِ .

(يزيد) من ذكر (انخاؤه في الركوع إن قدر على الزيادة) لتمييز الأركان (فالقادر
على القيام دون الركوع والسجود يقوم) وجوبا (ويأتي بهما حسب الإمكان ، ولو)
أن به عذر و (عجز عن القيام) في الفرض كأن لحقته مشقة شديدة لا تحتمل عادة
سوران راكب سفينة أو غرق ، أو كان به سلس بول ونحوه لو قام سال بوله ، وإن
لم يسأل أو نحو ذلك (فليقعد كيف شاء) وركع محاذيا بجمته ما قدم ركبته ،
الأفضل أن يحاذي موضع سجوده . ومثله ما لو كان إذا صلى منفردا صلى قائما
مع جماعة صلى قاعدا فله أن يصلي مع الجماعة قاعدا كيف شاء ، ولو قال طيب
لمن بعينه ماء إن صليت مستلقيا أمكن مداواتك فله ترك القيام والقعود على
صح ويقعد كيف شاء (لكن الافتراش أفضل من التربع) ولو لامرأة في محل
مها في فرض أو نفل (فإن عجز عن القعود) بأن نالته مشقة (صلى) لجنبه
تقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه ، والأفضل أن يضطجع (لجنبه الأيمن) ويكره على
يسر بلا عذر (فإن عجز) عن الأيمن صلى (فـ) لجنبه (الأيسر) وقوله فإن عجز عن
عن لبيان الأفضلية لا للوجوب فليتبناه له ، ولعله سبق قلم من الكتاب (فإن عجز)
الاضطجاع للمشقة (صلى مستلقيا على ظهره و) أخصا (رجليه إلى القبلة)
فع رأسه قليلا بشيء ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم بدنه ، ويومئ برأسه
ركوع والسجود ، ويجب أن يكون إيماءه للسجود أكثر قدر إمكانه لوجوب
تمييز بينهما على المتمكن ، فإن لم يقدر على الإيماء برأسه أو ما بطرفه إلى أفعال

(الثاني) : النِّيَّةُ : وَهِيَ قَصْدُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَتَعْيِينُهَا مِنْ كَوْنِهَا ظُهُرًا
أَوْ عَصْرًا ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ . وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، وَيَجِبُ أَنْ
تَكُونَ النِّيَّةُ مَقْرُونَةً بِالتَّكْبِيرِ ، وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ ، فَلَا يَكْفِي النُّطْقُ بِهَا
مَعَ الْغَفْلَةِ ، فَلَوْ نَوَى وَغَفَلَ قَبِيلَ التَّكْبِيرِ لَمْ يُجْزِ . وَكَذَا لَوْ اقْتَرَنْتِ
النِّيَّةُ بِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَلَمْ يَدِمْهَا إِلَى تَمَامِ التَّكْبِيرِ .

الصلاة ، فإن لم يقدر على الإيماء بطرفه أجرى الأركان كلها على قلبه ، ولا تسقط عنه
الصلاة مادام عقله ثابتا لمناط التكليف حينئذ .

(الثاني) : من فروض الصلاة (النية) وهي القصد بالقلب ، الخبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ » أى إِنَّمَا صَحَّتْهَا بِالنِّيَّاتِ (وهى) أى النية (قصد فعل الصلاة) لتمييز عن
بقية الأفعال (وتعيينها من كونها ظهراً أو عصراً) لتمييز عن غيرها هنا فلا تكفى
نية فرض الوقت (و) مع (نية الفرضية) في الفرض ولو فرض كفاية أو نذر ولو
كان النواوى صيبا لتمييز عن النفل ، وإن كانت الصلاة نفلا معينا وجب فيه القصد والتعيين
كسنة الظهر القبلة أو البعدية ، وكعيد الأضحية أو الفطر ، فلا يكفي سنة الظهر
أو العيد فقط ، وإن كانت الصلاة نفلا مطلقا وجب قصد فعلها فقط (ويستحب ذكر
عدد الركعات) والإضافة إلى الله تعالى ، والأداء والقضاء للخروج من خلاف من
أوجب ذلك (ويجب) أيضا (أن تكون النية) المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من
قصد الفعل والتعيين والفرضية والقصر في حق المسافر والإمامة والمأمومية في الجمعة
(مقرونة بالتكبير) وذلك بأن يستحضر في ذهنه جميع ما ذكر مقارنا لأول التكبير
ويبقى إلى انتهائه (والنية بالقلب) ويسن النطق بها قبيل التكبير ليساعد اللفظ
القلب ، وللخروج من خلاف من أوجب ذلك (فلا يكفي النطق بها مع) (التكبير)
التكبير (فلو نوى وغفل قبيل التكبير) وكبر مع الغفلة (لم يجزه) (فإن غسل ثم
استحضرها مع التكبير صح) (وكذا لو اقترنت النية بأول التكبير ولم يدمها
إلى تمام التكبير) لم يجزه . واختار الإمام النووي في شرح المهذب والوسيط تعاملا

(الثالثُ): تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَهِيَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَلَوْ مَدَّ أَلِفَ الْجَلَالَةِ فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَوْ مَدَّ الْهَاءَ الْمَضْمُومَةَ حَتَّى تَوَلَّدَ مِنْهَا وَاوٌ فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَوْ أُنِى بِوَاوٍ قُبِيلِ أَلِفِ أَكْبَرُ فَقَالَ اللَّهُ وَأَكْبَرُ ، أَوْ أَشْبَعَ نَصْبَ بَاءِ أَكْبَرُ حَتَّى تَوَلَّدَ مِنْهَا أَلِفٌ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَارُ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ ، وَلَا تَصُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْإِسْمَ كَانَ يَقُولُ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، أَوَ اللَّهُ الْجَلِيلُ الْأَكْبَرُ ،

للغزالي والإمام الاكفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يهدد مستحضرا للصلاة اقتداء بالسلف الأولين في تسامحهم بذلك . وقال ابن الرفعة إنه الحق ، وصوبه السبكي وقال : من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم ، والوسوسة عند تكبيرة الإحرام من تلاعب الشيطان ، وهي تدل على خبل في العقل وجهل في الدين ، وعند الأئمة الثلاثة رضى الله عنهم يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير .

(الثالث) : من فروض الصلاة (تكبيرة الإحرام) للخبر المتفق عليه: « إذا قمت فكبّر » والحكمة في الاستفتاح بالتكبير استحضر المصلي عظمة الرب جل جلاله الذي وقف بين يديه ليمتليء هيبة ويحضر قلبه ويخشع. (وهي) أى تكبيرة الإحرام (الله أكبر) في القيام أو بدله للاتباع، أو الله الأكبر ، ولا يصح أكبر الله ، ولا الله كبير ، ولا الله أعظم ، ولا الرحمن أكبر بحزم الرأى : أى ويسن جزم الرأى : أى مسكونها خروجاً من خلاف من أوجبه ، ويضر الإخلال بحرف من الله أكبر ، وزيادة حرف يغير المعنى (فلو مد ألف الجلالة فقال آ لله أكبر ، أو مد الهاء الضمومة منها حتى تولد منها واو فقال اللهو أكبر ، أو أتى بواو قيل ألف أكبر فقال الله وأ أكبر أو أشبع نصب باء أكبر حتى تولد منها ألف فقال الله أكبر لم تصح صلاته في المسائل الأربع ولا تضر زيادة) تخلل يسير وصف الله تعالى ، لأنها (لا تمنع الاسم كأن يقول الله الأكبر أو الله الجليل الأكبر) أو الله عز وجل أكبر لبقاء التعظيم

وَمَنْ لَمْ يُحْسِنِ التَّكْبِيرَ بِالْعَرَبِيَّةِ فَلْيُكَبِّرْ بِلِسَانِهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ وَلَوْ بِسَفَرٍ .

وَيَجِبُ عَلَى الْآخَرِ سِ تَحْرِيكِ لِسَانِهِ وَشَفْتَيْهِ وَلَهَاتِهِ بِالتَّكْبِيرِ قَدْرَ
إمكانه ، وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ .

والمعنى ، خلاف الطويلة كأن يقول الله لا إله إلا هو أو كبر فلا ينفى لطوله ، ولا يضرب سكوت بين كلمتيه كسكنة التنفس (ومن لم يحسن التكبير بالعربية فليكبر بلسانه) أى بلغته أو أى لغة شاء ولا يعدل إلى ذكر آخر (و) يجب (عليه أن يتعلم) إن قدر عليه (ولو بسفر) لبلد آخر وإن بعد ، لكن بشرط أن يجد المؤمن المعتبرة في الحج . نعم ولو قيل هنا يجب للمشي على من قدر وإن طال كمن لزمه الحج فوراً لم يبعد لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومن قدر على التعلم آخر الوقت لم تجز صلاته بالترجمة أوله ، ولا يقضى ماصلا بالترجمة بعد التعلم إلا ما فرط في تعلمه مع الإمكان (ويجب على الأخرس تحريك لسانه وشفته وهاتيه بالتكبير قدر إمكانه) لأن الليسور لا يسقط بالعمسور ، فإن عجز عن ذلك نواه بقلبه ، أما من لا يحسن تحريك ما ذكر فلا يلزمه تحريكه لأنه عبث . واللهاة : اللحمية المشرفة على الحلق في أصل اللسان ، ويجب إسماع نفسه التكبير إذا كان صحيح السمع ، ولا عارض من نحو لغط ، وكذلك يجب إسماع نفسه كل ركن قولى ، وكذا إسماع نفسه الأذكار القولية لحصول الثواب (ويسن رفع يديه في التكبير) للتحريم إجماعاً ، بل قال ابن خزيمة وغيره بوجوبه مع كشفهما وتفريق أصابعهما تفريقاً وسطاً (حذو) أى مقابل (منكبيه) وهما محتمعا رأس الكتف والعضد بحيث تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وإبهاماه مشحمتى أذنيه . واحتواء منكبيه للاتباع . ويسن أن يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير ونهيه مع انتهائه فإن لم يقدر على الرفع المستوى كأن كان إذا رفع زاد أو نقص أى بالممكن . ويسن رفع اليدين أيضاً بهذه الكيفية مع ركوع للاتباع ومع رفع منه ومن التشهد الأول ، ووضعهما بعد الرفع تحت صدره وفوق سرتيه في القيام

(الرابع) : قراءة الفاتحة ، والبسملة آية منها في كل ركعة إلا ركعة مسبوق ، ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح قراءته ،

ويقبض يمينه كوع يساره وهو العظم الذي يلي إبهام اليد وأول الساعد ، وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الأعضاء ، وهو القلب الذي هو محل النية والإخلاص والخشوع . والعادة أن من تحفظ على شيء جعل يده عليه . ويسن أن ينظر قبل الرفع إلى موضع سجوده ، ويطرق رأسه قليلا ، ويستحضر عظمة الرب جل جلاله وأنه ناظر إليه .

(الرابع) : من فروض الصلاة (قراءة الفاتحة) لكل قيام أو بدله ، لحبر الشيخين : « لأصل الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وأن يأتي بها كاملة بأربع عشرة تشديدا ، فإن خفف مشددا بطلت صلاته ، بل قد يكفر به إن تعمد وعلم معناه كما في إياك نعبد ، لأن معناه إذا خفف : ضوء الشمس (والبسملة آية منها) ومن كل سورة عملا بما صح من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها ومن كل سورة غير براءة » ، كما دل عليه خبر مسلم وغيره وتعيين الفاتحة (في كل ركعة) للحديث السابق ، والخبر الصحيح كقوله أئمة الحفاظ « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن » (إلا ركعة مسبوق) فلا تعين فيها ، لأنها وإن وجبت يتحملها الإمام بشرطه ، وقد يتصور السبق بها في كل الركعات كسبقة في الأولى وتخلفه عن الإمام في الباقي بنحو زمسة أو نسيان أو بطء حركة فلم يقرأ إلا والامام راكع . ويشترط في الفاتحة عدم اللحن الخلل بالمعنى : كضم تاء أنعمت أو كسرهما ممن يمكنه التعلم ، أو زاد حرفا أو نقصه ، أو بدل حرفا بحرف ، فمن فعل شيئا من ذلك بطلت قراءته إن فعله سهوا أو جهلا ، فإن تعمد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته (ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح قراءته) إن لم يتعمد ، فإن تعمد بطلت صلاته .

وقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين فيمن قرأ الحمد لله بالهاء ، وفيمن نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف ، فجزم الشيخ ابن حجر بالبطلان فيهما إلا إن عذر عليه التعلم قبل خروج الوقت ، لكن جزم بالصحة في القاف المترددة شيخه

ويجب ترتيبها وموالاتها .
ومن لا يحسن الفاتحة كلها أتى بسبع آيات متواليات وإلا فمفترقات وإلا فيأتي بذكر ،

زكريا ، وفي الحمد لله بالهاء أفق بالصحة القاضى وابن الرفعة (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعروف كما أنزلت للاتباع ولو خارج الصلاة ، فلو بدأ من نصفها الثاني لم يعتد به مطلقا (و) يجب (موالاتها) بأن لا يفصل بين شيء منها وما بعده بأكثر من سكتة التنفس والعبي ، فإن فصل بأكثر من ذلك سهوا أو لتذكر آية وإن طال لم يضر ، كما لو كرر آية منها في محلها ولو لغير عذر ، فإن تخلل ذكر أجنبي لاتعلق له بالصلاة كتسييح الداخل ، وكالحمد للعطاس قطع الموالات وإن قل لإشعاره بالأعراض ، فإن فعل ذلك سهوا أو جهلا لم يقطعها وإن طال . وقال بعضهم يقطعها إذا طال ، فإن تعلق الذكر بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه والرد عليه إذا سكت بقصد القراءة ، ولو مع قصد الرد وكسجوده معه تلاوة وسؤال رحمة ، واستعاذة من عذاب عند قراءة إمامه لا يتيسر لهما لا يقطعها في الأصح لندب ذلك كله له ، لكن يسن له الاستئذان خروجاً من الخلاف ، ويقطع الموالات السكوت الطويل عرفاً عمداً وهو ما يشعر مثله بقطع القراءة ، بخلافه لعذر كسهو أو جهل أو إعياء (ومن لا يحسن الفاتحة كلها) بأن عجز عنها بنحو بلادة أو عدم معلم (أتى بسبع آيات) من القرآن إن أحسنها ، ولا يجوز أن يترجم عنها بعجمية لقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآنا عربيا » والعجمي ليس كذلك (متواليات) على نظم القرآن (وإلا مفترقات) تجزئ وإن كان يحفظ متواليات ، ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى بها في غيرها ، والباقي من القرآن ، فإن كان الأول قدسه على البدل ، أو الآخر قدسه على البدل ، قدم من البدل بقدر ما لم يحسنه قبله ثم أتى بما يحسنه منها ثم يبدل الآية ، ولا يحفظ بدلا كمر ما يحفظه منها بقدر ما لم يحفظه منها ، أو كان يحفظ آيات القرآن فقط أتى بها ثم يبدل الباقي من الذكر (وإلا) بأن عجز عن الفاتحة والقرآن (فيأتي بذكر) متنوع إلى سبعة أنواع ليقوم كل نوع مقام آية

يُجِزُّ وَتَهْلِيل، وَلَا يَجُوزُ نَقْصٌ مِنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ، وَحُرُوفُهَا مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا بِقِرَاءَةِ مَالِكٍ بِالْفِ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا ذِكْرٍ وَقَفَ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ فِي ظَنِّهِ. وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ.

(كتسيح وتهليل) وتكبير وتحميد، لما في صحيح ابن حبان وإن ضعف «أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني لأستطيع أن أتعلم القرآن، فعلمني ما يحزني من القرآن» وفي لفظ الدارقطني «ما يحزني في صلاتي قال: قل سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» (ولا يجوز نقص) حرف الباء من قرآن وذكر (من جروف الفاتحة، وحروفها) بالبسملة والتشديدات (مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بألف) ومائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة مالك بغير ألف، ولا يجوز نقص آيات الباء عن ليات الفاتحة وإن استويا في الحروف (فإن لم يحسن شيئا من قرآن ولا ذكر) وعجز عن التعلم ولو ترجمه في الذكر والدعاء (وقف) وجوبا (قدر الفاتحة في ظنه). ويسن أن يزيد الوقوف بعد قدر الفاتحة بقدر السورة في القيام (ويسن) وقيل يجب (بعد التحريم) بفرض أو نفل ما عدا صلاة الجنازة ولو على غائب على الأوجه (دعاء الافتتاح) ما لم يشرع في التعوذ أو القراءة، فإن شرع في التعوذ ولو سهوا فات، أو القراءة سهوا فات الافتتاح والتعوذ، أو يجلس مأموماً مع إمامه للتشهد لا إن أمن معه. وورد فيه أدعية كثيرة، وأفضلها ما رواه مسلم وهو: «وجهي وجهي — أى ذاتي — للذي فطر السموات والأرض حنيفاً — أى مائلاً عن كل الأديان إلى دين الحق — مسلماً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين» (و) سن بعد افتتاح وتكبير صلاة عيد (التعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا ولو في جهرية، وإن جلس مع إمامه كل ركعة قبل القراءة لقوله تعالى: «فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم» ما لم يشرع في القراءة ولو سهوا كما مر.

وَيُسَنُّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةُ سُورَةِ إِلَّا فِي الرِّكَعَةِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ.

(الخامس) الركوع، وهو أن ينحني القادر بحيث تبلغ راحته رُكْبَتَيْهِ.

وفي الأولى من الركعات آكد، ويسن وقف على رأس كل آية للاتباع، ولا يقف على أنعمت عليهم لأنه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا، فإن وقف عليه لم يعد إلى ما قبله بل يتم، ويسن التأمين بعد الفاتحة وهو قولك: آمين بعد ولا الضالين لقراءة نفسه ولقراءة إمامه، ويجزئ به في الجهرية. ويسن للإمام أن يسكت في الجهرية بعد الفاتحة بينها وبين آمين، وبين آمين والسورة بقدر قراءة المأموم الفاتحة ليتفرغ لسماع قراءته إن علم أنه يقرأها في سكته، وأن يشتغل الإمام في هذه السكته بدعاء أو قراءة قرآن، وهي أولى.

فائدة — آمين أربعة أحرف يخلق الله من كل حرف ملكاً يقول: اللهم اغفر لمن يقول آمين، ذكره النووي في التهذيب.

وتسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين السورة وتكبير الركوع وبين تكبير الإحرام ودعاء الاستفتاح، وبينه وبين التعوذ، وبين التعوذ والبسملة (ويسن بعد الفاتحة) في سرية وجهرية لإمام ومنفرد وكذا مأموماً لم يسمع قراءة إمامه (قراءة سورة) وعبر بسورة جرياً على الغالب، وإلا فآية فأكثر من القرآن غير الفاتحة يحصل بها السنة في الأولين من رابعة وثلاثية، وفي الجمعة والصبح والعيد والاستسقاء ونحوها (إلا في الركعة الثالثة والرابعة) فلا تسن إلا لمن سبق بهما مع الإمام فيقضيهما بعد سلام الإمام في الأخيرتين.

(الخامس): من فروض الصلاة (الركوع، و) أقله (هو أن ينحني القادر بحيث تبلغ راحته رُكْبَتَيْهِ) وأكمله أن يد ظهره وعنقه حتى يصير كالصحيفة الواحدة للاتباع، ويصب ساقيه ويفخذه ويأخذ رُكْبَتَيْهِ بيديه مفرجة الأصابع ويوجهها للقبلة.

(السادسُ) : الطمأنينةُ فيه ، بحيثُ ينفصلُ رفعُهُ عن هويِّه بأن تستقرَّ أعضاؤه قبلَ رفعِهِ ويقولُ : سبحانَ ربِّي العظيمَ ومحمَّده (ثلاثاً) ولا يزيدُ الإمامُ عليها ، ويزيدُ المنفردُ : وإمامُ جمعٍ محصورينَ رضوا بالتطويلِ : اللهم لك ركعتُ ، وبك آمنتُ ، ولك أسلمتُ ، خَشَعُ لك سمعى وبصرى ونحى وعظمى وعصى ، وما استقلتُ به قدسى لله ربَّ العالمين .

(السابعُ) : الاعتدالُ ، وهو أن يعودَ إلى ما كانَ عليه قبلَ الركوعِ .

(السادسُ) : من فروض الصلاة (الطمأنينة فيه) للخبر الصحيح : « تم اركع حتى تطمئن راكعاً » (بحيث ينفصل رفعه عن هوي به بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه) منه ، وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً لم يكفه بل لابد من الانتصاب ثم يركع (و) يسن أن (يقول) في ركوعه (سبحان ربِّي العظيم وبحمده) ويحصل أصل السنة بجمرة ، وهو سبحان الله ، وقوله (ثلاثاً) أفضل (ولا يزيد الإمام عليها) أى على الثلاث (ويزيد المنفرد) إن شاء (و) كذا (إمام جمع محصورين رضوا بالتطويل) لفظاً بشرط أن لا يطرأ عليهم غيرهم ، ولم يكن المسجد مطروقا لغيرهم ، وأن لا يكون فيهم رقيق ولا امرأة مزوجة ولا أجير ، وإلا اقتصر على التسبيح ثلاثاً ، ماورد عنه صلى الله عليه وسلم ، وهو : (اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خَشَعُ لك سمعى وبصرى ونحى وعظمى ، وما استقلت به قدسى) وهو عام بعد خاص (لله رب العالمين) وذلك للاتباع .

(السابعُ) : من فروض الصلاة (الاعتدال) ولو في نفل على المعتمد (وهو أن يعود إلى ما كان عليه قبل الركوع) من قيام أو قعود .

(الثامنُ) : الطمأنينةُ فيه ، ويسن رفعُ يديهَ خذو منكبيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . ويزيدُ المنفردُ : أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ، ولا مفضل لما منعت ، ولا راد لما قضيت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح ، وهو :

(الثامن) : من فروض الصلاة (الطمأنينة فيه) وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو رفع فزعا من شيء لم يكفه (ويسن رفع يديه خذو منكبيه) كما مر (مع ابتداء رفع رأسه) وينتهي مع انتصابه حال كونه (قائلاً : سمع الله لمن حمده) إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، أى تقبل الله حمد من حمده ، ويحجر به الإمام والبلغ إن احتجج إليه ، فإذا استوى قائماً قال : (ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) كالعرش والكرسى وغيرها مما لا يعلم علمه إلا هو جل جلاله (ويزيد المنفرد) وإمام محصورين رضوا بالتطويل بشرطه السابق (أهل الثناء) أى يا أهل الثناء : أى المدح (والجد) أى العظمة (أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا مفضل لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد) أى صاحب القنى (منك) أى عندك (الجد) أى القى ، وإنما ينفعه ما قدمه من أعمال البر (ويسن القنوت) بعد الإتيان بالذكر الراجب ، وهو إلى من شيء بعد (في اعتدال ثانية الصبح) للخبر الصحيح ، عن أنس رضى الله عنه : « ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف في الفجر حتى فارق الدنيا » ، ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء إن قصد ، وبدعاء محض ولو غير مأثور إن كان أخروياً وحده ، أو مع دنيوى . ويسن أيضاً في ركعة الوتر من نصف رمضان الأخير للاتباع ، وأفضل القنوت ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم (وهو :

اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أُعْطِيتَ ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُفْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي وَأُتَوُّبُ إِلَيْكَ

(التاسع) : السُّجُودُ مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ مُبَاشَرَةٌ مَوْضِعُ السُّجُودِ بِيَمْنِ جَبْهَتِهِ مَعَ تَحَامُلٍ يَسِيرٍ ، وَارْتِفَاعُ أَسَافِهِ عَلَى أَعَالِيهِ ، وَوَضْعُ بَطُونِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ،

اللهم اهْدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفي شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك ربّي وأتوب إليك) ويأتى الإمام بلفظ الجمع فيقول : اهدنا وعافنا ، وكذا في جميع دعائه إلا ماورد بلفظ الأفراد نحو : رب اغفر لي وارحمي الخ بين السجدين . وتسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم آخره للاتباع ، ويرفع يديه مكشوفتين إلى السماء ، ويحجبه الإمام ويؤمن إذا سمع قنوت إمامه ويشاركه في الثناء ، وأوله فإنك تقضى إلى آخره ، ويسن أن يفت في سائر المكتوبات النازلة إذا نزلت بالمسلمين .

(التاسع) : من فروض الصلاة (السجود مرتين) كل ركعة (وهو مباشرة موضع سجوده ببعض جبهته) من غير حائل بينهما يتحرك بحركته ، ويجب أن يكون (مع تحامل يسير) بحيث لو كان تحته قطن انكبس (وارتفاع أسافله) أى عجيزته وماحولها (على أعاليه) أى رأسه ومنكبیه ، فلو تساويا لم يكف ، نعم لو كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك أجزأه (و) يجب (وضع بطون أصابع رجليه

وَرُكْبَتَيْهِ وَبَعْضُ بَطُونِ كَفْيِهِ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ (ثَلَاثًا) وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ ، وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ .

وَيَضَعُ يَدَيْهِ فِي سَجُودِهِ حَدَّ مَنْكِبَيْهِ ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ مُتَّصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ فِي قِيَامِهِ وَقَعُودِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحَرُّكِهِ ، أَوْ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ تَبْطُلْ ، وَيَحِبُّ إِعَادَةَ السُّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ

وركبتيه وبعض بطون كفيه) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ولا يجب وضع الأنف ، ويسن وضعه لقوة الخلاف في وجوب وضعه ، ومن ثم اختير وجوبه لتصريح الحديث به ، ويسن أن يحافى الرجل مرفقيه عن جنبه ويطنه عن خفيه ، وتضم المرأة بعضها إلى بعض في الركوع والسجود (و) يسن في السجود أن (يقول : سبحان ربّي الأعلى وبحمده) وأقله مرة ، وكونه (ثلاثا) أفضل ، وأكثره إحدى عشرة مرة (ولا يزيد الإمام على ذلك) أى على الثلاث (ويزيد المنفرد) إن شاء ، وإمام محصورين رضوا بالتطويل كما مر آنفا : (اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، تبارك الله أحسن الخالقين) وذلك للاتباع (و) يسن أن (يضع يديه في سجوده حدّ) أى مقابل (منكبیه) ويضم أصابعهما منشورة لافاقه وتفريق القدمين والركبتين قدر شبر ، وشرطه عدم السجود على شيء يتحرك حركته (فإن سجد على شيء متصل به) كقلنسوة وعمامة ومنديل بحيث (يتحرك بحركته في قيامه أو قعوده لم تصح صلاته إن فعل ذلك عامدا عالما بتحركه ، أو) فعلة (جاهلا أو ناسيا) تحركه (لم تبطل) صلاته (ويحب إعادة السجود ، فإن لم

يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ جَازَ .

(العاشر) : الطمأنينة فيه

(الحادي عشر) : الجلوس بين السجدةتين .

(الثاني عشر) : الطمأنينة فيه ، وأكمله أن يجلس مُقَرَّشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ،

يتحرك بحركته) أول يمكن من محوله ، وإن تحرك بحركته كمن صلى على سرير يتحرك بحركته أو شيء في يده ، كغديل يضعه عند السجود (جاز) السجود عليه ، وكذا لو كان بجبهته جراحة ربط عليها عصابة وخاف من نزاعها محذور تيمم ، سجد عليها للمعسر ولا قضاء . وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو سقط من الاعتدال على وجهه إلى محل السجود فجعله سجودا لم يكفه ، بل يجب عليه العود إلى الاعتدال ليهوى منه ، أو سقط من الهوى للسجود لم يجب العود .

(العاشر) : من فروض الصلاة (الطمأنينة فيه) كما مر .

(الحادي عشر) : من فروض الصلاة (الجلوس بين السجدةتين) ولو في نقل على المعتمد لأخبر الصحيح : « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو رفع فزعا من شيء لم يكفه ، وأن لا يطوِّله ولا الاعتدال لأنهما ركنان قصيران ، إذ المقصد بهما الفصل ، فإن طولهما فوق ذكرهما بقدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته ، أو ناسيا أو جاهلا ، فلا .

(الثاني عشر) : من فروض الصلاة (الطمأنينة فيه) ، وأكمله أن يجلس مقترشا واضعا يديه على فخذه قريبا من ركبته ؛ وهو أن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض ، وينصب يمينه ويضع بطون أصابعها على الأرض ، ورأسها للقبلة (قائلا : رب اغفر لي وارحمني ،

وَأَجْبِرْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي ، وَعَافِنِي وَأَعْفُ عَنِّي . وَيُسْنُ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ جَلْسَةً خَفِيفَةً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا .

(الثالث عشر) : الجلوس للتشهد الأخير ، وكيف قعد للتشهدين جَازَ وَيُسْنُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ ، وَفِي الْآخِرِ التَّوَرُّكُ ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى مَنْشُورَةً الْأَصَابِعَ مَضْمُومَةً ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَيَقْبِضُ خِنْصَرَهَا وَبِنْصَرَهَا

واجبرني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع (واعف عني) وهذا رواه الغزالي لمناسبته لما قبله . ويسن أن يجلس واضعا يديه على فخذه قريبا من ركبته ، بحيث تسامت رءوسها الركبة ، وينشر أصابعهما ويضمهما صوب القبلة قائلا ما تقدم آنفا (ويسن أن يجلس بعد السجدة الثانية جلسة خفيفة في كل ركعة) أي بعد كل سجدة (يقوم عنها) قدر الجلوس بين السجدةتين إلا بعد سجدة التلاوة فلا تسن ، ويسن لكل مصل الاعتدال بيديه أي يبطنهما مبسوطتين على الأرض عند القيام من سجود أو قعود ، والنهي عن ذلك ضعيف .

(الثالث عشر) : من فروض الصلاة (الجلوس للتشهد الأخير) وهو الذي يعقبه سلام (وكيف قعد للتشهدين) والجلوس بين السجدةتين وجلسة الاستراحة (جاز) إجماعا (ويسن في) التشهد (الأول) والجلوس بين السجدةتين والاستراحة (الافتراش) كما مر بيانه (وفي) التشهد (الأخير التورك) وهو كالاتراش إلا أنه يخرج رجله اليسرى من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض للاتباع ، رواه البخاري . وخولف بينهما ليندكر المصلي به أي ركعة هو فيها ، ويعلم المسبوق أي تشهد هو فيه ؟ (ويضع يده اليسرى على) فخذه قريبا من (طرف ركبته اليسرى) في التشهد وغيره من سائر جلسات الصلاة ، وتكون يده (منشورة الأصابع مضمومة) محاذيا برءوسها طرف الركبة ، موجهها بها إلى القبلة (ويضع يده اليمنى على) فخذه اليمنى قريبا من (طرف ركبته اليمنى) ويقبض (في جلوس التشهدين) خنصرها وبِنْصَرَهَا

وَالْوُسْطَى ، وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : إِلَّا اللَّهُ ، وَيَضُمُّ الْإِبْهَامَ تَحْتَهَا كَعَاقِدِ ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ .

(الرَّابِعَ عَشَرَ) : التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ ، وَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

الوسطى ، ويرسل المسبحة (بكسر الباء في كل تشهد ممتدة إلى القبلة ، وهي التي تلى الإبهام ، سميت بذلك لأنها يشار بها للتوحيد ، وتسمى أيضا السبابة ، لأنه يشار بها عند المخاصمة والسب . ويسن أن (يرفعها عند قوله : إلا الله) مع انحنائها قليلا للاتباع ويديم رفعها إلى القيام والسلام ، وينظر إليها عند رفعها ، ويقصد برفعها الإشارة إلى أن المعبود واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيده اعتقاده وقوله وفعله ، وخصت المسبحة بذلك لاتصالها بنياط القلب ، فكأنها سبب لحضوره ، ولا يحركها اتباع ، بل يكره تحريكها (ويضم الإبهام) أي رأسه (تحتها) أي عند أسفلها على حرف الراحة (كعاقد ثلاثة وخمسين) للاتباع ، ولو أرسل الإبهام والسبابة معا وقبضهما فوق الوسطى ، أو حلق بين الوسطى والإبهام أي بالسنة ، لكن الأول أفضل ، ويكره الإشارة باليسرى .

(الرابع عشر) : من فروض الصلاة (التشهد الأخير ، ويكفي) أقله ، وهو (أن يقول : التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله) وأكمله ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله » ويشترط موالاته لا ترتبيه ، وإن يكون وسائر أذكار الصلاة المأثورة بالعربية ، فإن ترجم عنها قادر على العربية تحللت صلاته ، ويشترط رعاية حروفه وتشديداته وإسماع نفسه قراءته كإمراء في الفاتحة .

(الخامس عشر) : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَقْلَبُهَا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ ، وَأَكْمَلُهَا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ .

وقوله التحيات : جمع تحية ، فقيل : هي البقاء الدائم ، وقيل العظمة ، وقيل السلامة من الآفات . وقوله المباركات إلى آخره : تقديره والمباركات والصلوات والطيبات ، ولكن حذف حرف العطف ، وبدل عليه إثباتها بقية الروايات . وقوله المباركات : أي الناميات ، والصلوات هي الخمس ، وقيل كل صلاة شرعية . وقيل كل العبادات . وقيل الدعاء ، والطيبات ضد الخبيثات ، أي أن الكلمات الطيبات الصالحة للثناء على الله إنما يستحقها البارئ تعالى دون غيره . وقوله : السلام عليك معناه اسم الله عليك ، فإن السلام من أسماء الله تعالى ، وسمى به تعالى لأنه بقي المسلم من الآفات . وقوله علينا : أي معشر الحاضرين من الإمام والمأموم والملائكة وغيرهم ، والصالح : هو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد ، وقيل كل مسلم .

(الخامس عشر) : من فروض الصلاة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد فلا تجزئ قبله (وأقلها : اللهم صل على محمد وعلى آلِهِ) وأعلى رسولك وأعلى النبي ، ولا تصح على أحمد أو غيره . وشروطها كشرط التشهد ، والزيادة إلى حميد مجيد سنة ولو للإمام ، للأمر بها في الأحاديث الصحيحة في التشهد الآخر (وأكملها : اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ) أي حامد لأفعال خلقه بإثباتهم عليها (مجيد) والحميد : الكامل

ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ إِلَى آخِرِهِ . وَمَنْ عَجَزَ عَنِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ تَرَجَّمَ بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ ، وَيَجِبُ عَلَى الْآخَرِ أَنْ يَحْرُسَ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفْتَيْهِ وَلَهَاتِهِ بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ .
(السَّادِسَ عَشَرَ) : السَّلَامُ ، وَأَقْلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ،

شرفاً وكرماً (ثم) يسن أن (يدعو) بعد ذلك (بما شاء من أمر الدين والدنيا والمستحب) هنا (أن يدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) ومأثوره أفضل (وهو) : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال — أى الكذاب — ومن المغموم والمائم » للاتباع ، وفيه قول بالوجوب وهو أفضل مما بعده ، وهو : (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت) رواه مسلم .

ويسن هنا أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويكره للإمام أن يجاوز أدنى كمال التشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأذكار دون رضا المأمومين (ومن عجز عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ترجم) عنهما وجوبا في الواجب وندبا في الندوب (بأى لغة شاء) ويجب عليه التعلم (ويجب على الآخرس تحريك لسانه وشفتيه ولهاته بقدر إمكانه) كما مر في الفاتحة ، وجوبا في الواجب ، وندبا في الندوب .

(السادس عشر) : من فروض الصلاة (السلام) للخبر الصحيح : « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » . (و) هو : أى (أقله السلام عليكم ، وأكمله السلام عليكم ورحمة الله) ويسن كونه

مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، مُلْتَفِتًا فِي الْأَوَّلَى حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ . وَيَبْتَدِئُ السَّلَامَ فِي الْمَرَّتَيْنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، وَيُنْهِئُ مَعَ قَلَمِ الْإِلْتِفَاتِ ، وَيَتَنَوَّى بِالسَّلَامِ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَحَلَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ .

(السَّابِعَ عَشَرَ) : التَّرْتِيبُ ، أَيْ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلِيَ كَأَنْ سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(مرتين) مرة (يميناً ، و) مرة (شمالاً ، ملتفتاً في) المرة (الأولى) إلى يمينه (حتى يرى خده الأيمن ، و) ملتفتاً (في الثانية) إلى يساره حتى يرى خده (الأيسر ، و) يسن أن (يبتدئ السلام في المرتين مستقبل القبلة) بوجهه ، أما استقباله بصدرة فواجب (وينهى مع تمام الالتفات ، و) يسن أن (ينوى) كل مصل سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً (بالسَّلام الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَعَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ ، مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ) مؤمنين ، وينوى المأموم ندبا بتسليمته الثانية الرد على الإمام إن كان عن يمينه ، وبتسليمته الأولى إن كان عن يساره ، وإن كان قبالة تخير . وبالأولى أحب . وينوى الإمام الرد على المأموم ، ويسن لكل مصل أن ينوى بتسليمته الأولى الخروج من الصلاة خروجاً من خلاف من أوجبها .

(السابع عشر) : من فروض الصلاة (الترتيب ، أى ترتيب الأركان) المذكورة كما ذكرنا (فإن تركه عمداً بتقديم ركن فعلي) لا قولياً كالفاتحة والتشهد (كأن سجد قبل الركوع) أو اعتدل قبل الطمأنينة في الركوع (بطلت صلاته) لتلابعه ، أما تقديم الركن القولى غير السلام ، كأن قرأ التشهد في القيام أو أجلس في القعود فلا يضر ، لأنه لا يخل بهيئتها ، ويلزمه إعادته في محله ، والترتيب بين السنن كالسور بعد الفاتحة ، والدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شرط في الاعتد

وَإِنْ تَرَكَ التَّرْتِيبَ سَهْوًا ، فَمَا أَتَى بِهِ بَعْدَ التَّرْوُكِ لَعَوَ لَوْ قَوَّعَهُ فِي غَيْرِ
مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ التَّرْوُكَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ ، فَعَلَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ
حَتَّى أَتَى بِمِثْلِهِ تَمَّتْ رَكَعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِي وَسَجَدَ فِي آخِرِهَا سَجْدَتِي
السَّهْوِ . فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا
وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ السَّجْدَةَ مِنْ غَيْرِ الْآخِرَةِ لَزِمَهُ رَكَعَةٌ ،
وَكَذَا إِنْ شَكَّ مِنَ الْآخِرَةِ أَوْ غَيْرِهَا

سُنِّيَّتُهَا وَحَصُولُ ثَوَابِهَا الْخُصُوصُ : فَلَوْ قَرَأَ السُّورَةَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ أَوْ الدُّعَاءِ قَبْلَ
صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ (وَإِنْ تَرَكَ) غَيْرَ الْمَأْمُومِ (التَّرْتِيبَ سَهْوًا) فَتَرَكَ
مِنْ الْأَرْكَانِ (فَمَا أَتَى بِهِ بَعْدَ التَّرْوُكِ لَعَوَ لَوْ قَوَّعَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ) عَيْنِ
التَّرْوُكِ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ (فِي رَكَعَةٍ أُخْرَى رَجَعَ وَجُوبًا ، وَ) (فَعَلَّهُ) مَحَافَظَةً عَلَى التَّرْتِيبِ
إِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَالشُّكُّ كَالْتَذَكُّرِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ،
وَشَكَّ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ أَوْ اعْتَدَلَ قَامَ فَوْرًا وَجُوبًا وَأَتَى بِهِ ، وَمَا فَعَلَهُ لَعَوَ ، وَسَجَدَ
لِسَهْوٍ ، وَإِلَّا أَى (فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ) التَّرْوُكِ (حَتَّى أَتَى بِمِثْلِهِ) فِي رَكَعَةٍ أُخْرَى (تَمَّتْ)
مِثْلُهُ الْمَفْعُولُ (رَكَعَتُهُ السَّابِقَةُ) لَوْ قَوَّعَهُ فِي مَحَلِّهِ وَلَعَا مَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ التَّرْوُكُ آخِرَهَا
كَالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَسْطِهَا أَوْ أَوَّلِهَا كَالْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ حَسَبَ مَا
عَنِ التَّرْوُكِ وَأَتَى بِمَا بَعْدَهُ (وَتَدَارَكَ الْبَاقِي) مِنَ الصَّلَاةِ (وَسَجَدَ فِي آخِرِهَا سَجْدَتِي
سَهْوًا) هَذَا إِنْ عَلِمَ عَيْنَ التَّرْوُكِ وَمَحَلَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَجُودَ النِّيَّةِ أَوْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
طَلَتْ صَلَاتُهُ فِي الْحَالِ ، أَوْ غَيْرِهَا أَخَذَ بِالْيَقِينِ وَأَتَى بِهِ (فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ
بَعْدَ سَلَامِهِ قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ وَإِنْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى فَيَلَا (تَرَكَ سَجْدَةً
الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ) لَوْ قَوَّعَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ ،
وَيَقِينُ تَرَكَ السَّجْدَةَ مِنْ غَيْرِ الْآخِرَةِ لَزِمَهُ رَكَعَةٌ (لِأَنَّ النَّافِصَةَ فِي مِثْلَةِ الْيَقِينِ
سَجْدَةً مِنَ الَّتِي بَعْدَهَا وَلَعَا مَا بَيْنَهُمَا (وَكَذَا إِنْ شَكَّ) هَلِ التَّرْوُكُ (مِنْ
حِجْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) أَخَذَ بِالْأَسْوَأِ فَعَلَهُ مِنْ غَيْرِهَا لَزِمَهُ رَكَعَةٌ لِأَنَّهُ الْأَحْطَى .

وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي إِدَامَةَ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَالْخُشُوعُ ، وَتَذَكُّرُ
الْقِرَاءَةِ ، وَالذِّكْرُ ، وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ ،

ولو تَذَكَّرَ تَرَكَ رُكْنَ بَعْدَ السَّلَامِ ، فَإِنْ كَانَ النِّيَّةُ أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ،
وَإِنْ كَانَ غَيْرِهَا بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ وَلَمْ يَمَسْ نَجَاسَةً غَيْرَ مَعْفُو عَنْهَا ،
وَلَا يَضُرُّ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ إِنْ قَصَرَ زَمَنُهُ ، وَلَا الْكَلَامُ إِنْ قَلَّ عَرَفًا ، فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ
اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ ، هَذَا كُلُّهُ فِي الْإِمَامِ وَالْمَنْفَرِدِ .

أَمَّا الْمَأْمُومُ إِذَا عَلِمَ أَوْ شَكَّ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَبَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ قَرَأَهَا
وَجُوبًا وَسَعَى خَلْفَهُ ، أَوْ تَذَكَّرَ أَوْ شَكَّ بَعْدَ رُكُوعِهِ مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْقِيَامِ لِقِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةِ ، بَلْ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ وَيَأْتِي بِرَكَعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي صُورَةِ
الشُّكِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ (وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي) فَرَضًا كَانَ أَوْ سُنَّةً (إِدَامَةَ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ
سُجُودِهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَلَوْ كَانَ أَعْمَى ، وَعِنْدَ الْكُفَّةِ ، أَوْ فِي ظِلْمَةٍ .
نَعَمْ السُّنَّةُ أَنْ يَقْصُرَ نَظَرُهُ عَلَى مَسْبِحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي التَّشَهُدِ عِنْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ اللَّهُ ،
وَيَدِيمُ نَظَرُهُ إِلَيْهَا إِلَى الْقِيَامِ أَوْ السَّلَامِ كَمَا مَرَّ خَبَرٌ صَحِيحٌ فِيهِ ، وَلَا يَكْرَهُ تَغْمِيزُ
عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا (وَ) يُسْنُ (الْخُشُوعُ) فِيهَا كُلُّهَا بِقَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَحْضُرَ فِيهِ غَيْرُ
مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِالصَّلَاةِ ، بَلْ هُوَ أَهْمُهَا ، لِأَنَّ قَعْدَهُ يَوْجِبُ عَدَمَ ثَوَابِ مَا قَعْدَ فِيهِ الْخُشُوعُ
مِنْ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا ، وَلِلْخِلَافِ الْقَوِيُّ فِي وَجُوبِهِ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَكَذَا الْخُشُوعُ
بِحَوَارِحِهِ بِأَنْ لَا يَبْعَثُ شَيْءًا مِنْهَا ، لِأَنَّ سُكُونَ الْجَوَارِحِ دَلِيلٌ عَلَى خُشُوعِ الْقَلْبِ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ رَأَاهُ يَبْعَثُ بِلَحِيَّتِهِ فِي صَلَاتِهِ : « لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا
لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ » . وَمِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الْخُشُوعُ اسْتِحْضَارُهُ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي
يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى يَنَاجِيهِ ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا تَجَلَّى عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ لَعَدَمَ قِيَامِهِ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِهِ فَيُرَدُّ
عَلَيْهِ صَلَاتُهُ (وَ) يُسْنُ (تَذَكُّرُ الْقِرَاءَةِ) أَى تَأَمُّلُ مَعَانِيهَا لِأَنَّهُ يَجْلِبُ الْخُشُوعَ (وَ)
الذِّكْرُ (كَالِاسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ) (وَ) يُسْنُ (دُخُولَ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ) لِأَنَّ
اللَّهَ سَمِحًا وَتَعَالَى ذِمَّتُهُ تَارِكِيهِ بِقَوْلِهِ : « وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى »
وَالْكَسَلُ : هُوَ الْفُتُورُ وَالتَّوَانِي (وَفَرَاغُ قَلْبٍ) عَنِ الشَّوَاغِلِ كُلِّهَا لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى

وَتَقْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ ، وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا ،

الحشوع (و) يسن (تطويل قراءة) الركعة (الأولى على) الركعة (الثانية) للاتباع ولأن النشاط فيها أكثر (و) يسن (الذكر) المأثور والدعاء (بعدها) أى بعد السلام منها . وقد وردت فيها أحاديث كثيرة ، فمن ذلك : أستغفر الله ثلاثا ، اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الجلال والإكرام . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا راد لما قضيت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، يامقلب القلوب والأبصار ثبت قلبي على دينك . ومنه التسبيح ثلاثا وثلاثين ، والتحميد ثلاثا وثلاثين ، والتكبير ثلاثا وثلاثين ، ويقول تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ، لما رواه أبوهريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وحمد الله ثلاثا وثلاثين ، وكبر الله ثلاثا وثلاثين ، وقال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » رواه مسلم .

فإن أراد التخفيف فليقل : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر إحدى عشرة مرة ، فيكون جلتهن ثلاثا وثلاثين ، ويسن أن يقول بعد الصبح والمغرب خاصة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير عشر مرات . ويقول أيضا بعدهما : اللهم أجرني من النار سبع مرات ، ويسن أن يقول بعد كل صلاة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إله واحد أو ربنا شاهداً ، ونحن له مسلمون ، أربعا ، ويسن أن يقرأ بعد كل صلاة الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون ، وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، وآية الكرسي وآمن الرسول إلى آخره السورة ، وشهد الله أنه لا إله إلا هو إلى : العزيز الحكيم ، وإن الدين عند الله الإسلام - إلى - بغير حساب . ففي ذلك فضل عظيم وثواب جسيم ، ويدعو بما أحب من أمور الدنيا والآخرة دبر كل صلاة ، ويسر به لأنه أقرب إلى

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرَضِهِ .

باب

(في شروط الصلاة)

شُرُوطُ الصَّلَاةِ سَبْعَةٌ :

(أحدها) : مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ ، أَيِ الْعِلْمُ بِدُخُولِهِ أَوْ ظَنُّهُ ، فَمَنْ صَلَّى بِدُونِ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ .

الاجابة ، ويسن رفع يديه حالة الدعاء إلى حذو منكبيه ، ولا يرفع بصره إلى السماء حالة الدعاء ، ويمسح بهما وجهه ، ويسن بدء الدعاء بالحمد لله رب العالمين ، وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والختم بهما . واستقبال القبلة حالة الدعاء والذكر (و) يسن أن يفصل بين السنة والفرض بكلام أو انتقال ، والأفضل (أن ينتقل المتنفل) ومصلى فرض (من موضع فرضه) لفرض آخر أو ينقله لنفل آخر لتكثير البقاع التي تشهد له يوم القيامة .

باب

(في شروط الصلاة)

(شروط الصلاة سبعة : أحدها معرفة) دخول (الوقت) أى العلم بدخوله (أو ظنه ، فمن صلى بدون ذلك) أى بدون العلم وغلبة الظن (لم تصح صلاته) وإن وقعت في الوقت ، لأن العبرة في العبادات بما في ظن المكلف ، وبما في نفس الأمر . وأول وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء إن كان . ووقت العصر من خروج وقت الظهر إلى غروب قرص الشمس ، ووقت المغرب من غروب قرص الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر ، ووقت العشاء من مغيب الشفق الأحمر إلى طلوع الفجر الصادق ، ويندب تأخير فعلها إلى زوال الشفق الأصفر

(الثاني) : استقبال القبلة .

(الثالث) : ستر العورة وإن صلى في الخلوة ، فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته ، وعورة الرجل حراً كان أو عبداً ، والأمة

والأبيض ، خروجاً من خلاف من أوجب ذلك ، ووقت الصبح من طلوع فجر صادق إلى طلوع الشمس .

(فرع) يكره النوم بعد دخول الوقت وقبل فعل الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرهه ، ولأنه ربما استمر نومه حتى فات الوقت ، ومحل جواز النوم إن غلبه بحيث لا يمكنه دفعه ، أو غلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وطهرها ، وإلا حرم ولو قبل دخول الوقت على ما اعتمده كثيرون ، ويسن تعجيل الصلاة أول الوقت إذا يقن دخوله لأن ذلك من المحافظة للأمر بها في قوله تعالى : « حافظوا على الصلوات » ، ولما صح من أنه صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لأول وقتها » . وتحصل فضيلة أول الوقت بأن يشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهر والستر ، والسنن كأذان وإقامة عقب دخول الوقت ، ولا يكلف العجلة بل يجري على عادته .

الشرط (الثاني : استقبال القبلة) أي الكعبة بالصدر ، فلا يكفي استقبال جهتها خلافاً لأبي حنيفة إلا في صلاة شدة الخوف ، ومريض لا يجد من يوجهه ، وغريق ، ومربوط على خشبة ، فيصلي على حسب حاله ويعيد ، وإلا في نفل سفر مباح إلى مكان معين وإن قصر ، فإن كان ماشياً استقبل في إحرامه وركوعه وسجوده وجلوسه بينهما لسهولة ذلك ، وعمشى في باقي صلاته صواب مقصده .

الشرط (الثالث : ستر العورة) عن العيون مع القدرة عليه (ولو صلى في الخلوة) أو غيرها ، للاجماع على الأمر بالستر في الصلاة ، والأمر بالشئ نهى عن ضده (فإن تركه أي الستر ولو ساهياً مع القدرة) عليه (لم تصح صلاته ، وعورة الرجل) ولو صلباً (حراً كان أو عبداً ، والأمة) ولو مكاتباً ومبعضة وأم ولد .

مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ ، وَالْأُتَمَةُ كَالرَّجُلِ ، وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ظَهْرُهَا وَبَطْنُهَا إِلَى الْكُوعَيْنِ ، وَشَرَطُ السَّاتِرِ مَا يَمْنَعُ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ، وَيَحِبُّ سِتْرُ أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَكْفِي السَّوَاتِنِ سِتْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ إِلَّا أَحَدُهَا سِتْرَ بِهِ الْقَبْلُ .

(الرابع) : الطهارة عن الحدث ،

(ما بين ستره وركبته) ولو في ظلمة ، ويجب ستر جزء من السرة والركبة ، ليتحقق به سترها ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كحرام (والأمة كالرجل ، و) المرأة (الحرّة) ولو صغيرة في الصلاة ، وعند الأجانب ولو خارج الصلاة (كلها عورة إلا الوجه والكفين ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين) وعند محارمها وعند المسحوح الذي لم يبق فيه شهوة ، ومملوكها العفيف ، وهي عفيفة : ما بين السرة والركبة ، والحنثي المشكل كالأنثى في جميع ماذكر ، رقاوحرية ، فلو ظهر شيء مما وجب ستره كبطن رجل أو ظرف ساعد أو حلق أو شعرة لم تصح صلاتها (وشرط الساتر) في الصلاة وخارجها (ما يمنع إدراك لون البشرة) في مجلس التخاطب ، ولو حكى الحجم كسروال ضيق لكنه للمرأة مكروه ، ولو كان الساتر طيناً وماء كدراً جازت فيه الصلاة وإن قدر على الساتر لحصول المقصود حينئذ (ويحب ستر أعلاه وجوانبه لا أسفله) لأنه المعتاد (ومن لم يجد إلا ما يكفي السواتين سترها) وجوبا عليه لأنه ميسوره ، ويجب أن يقدم ستر العورتين : القبل والدبر لأنهما أخفى (وإن لم يكف) الوجود (إلا لأحدهما ستر به القبيل) وجوبا رجلاً كان أو غيره لتوجهه بالقبل إلى القبلة ، فستره أهم تعظيماً لها ، ولستر الدبر غالباً بالأليتين .

الشرط (الرابع الطهارة عن الحدث) الأصغر ، وهو ما أوجب الوضوء لخبر : « إذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف وليتوضأ ويعيد صلاته » وعن الأكبر ، (٤ — الترياق النافع)

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا عِنْدَ إِخْرَامِهِ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مُتَطَهِّرًا فَسَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(الخامس) : الطهارة عن النجس في البدن والثوب ومكان الصلاة ، ولا تصح صلاة مع النجس الذي لا يعفى عنه ، ولو أصاب الثوب والبدن نجاسة غير معفو عنها ولم يعرف موضعها وجب غسل الجميع .

ولا تصح صلاة من يلاقى بعض بدنه أو ثوبه نجاسة وإن لم يتحرك بحرركته ، ولا تصح صلاة قابض طرف حبل على نجاسة .

والأكبر : هو ما أوجب القسل إجماعا بماء أو تراب إن فقد الماء حسا أو شرعا (فإن لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تنعقد صلاته) ولو ناسيا لأن العبرة في العبادات بما في نفس الأمر ، وفي الأيمان بما في ظن المكلف ، ويجب استدامة الطهارة في جميع صلاته (فإن أحرم متطهرا فسبقه الحدث) ولو قبل النطق بالميم من عليكم (بطلت صلاته) للخبر السابق .

الشرط (الخامس الطهارة عن النجس) الذي لا يعفى عنه ، وهو مستقذر شرعا يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص (في الثوب والبدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين (ومكان الصلاة) الذي يصلى فيه مما يلاقى المصلى ، فلو وقعت نجاسة في مصلاه ولم تلاقه في صلاته صحت الصلاة عليه (ولا تصح صلاته مع النجس الذي لا يعفى عنه) وإن نسيه (ولو أصاب الثوب) الذي أراد الصلاة فيه (أو البدن) منه (نجاسة غير معفو عنها ولم يعرف موضعها) منه بأن لم يعرف محلها فيه (وجب غسل الجميع) ليتحقق طهارته ، لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقى موضعه .

(ولا تصح صلاة من يلاقى بعض بدنه أو بعض ثوبه نجاسة) في جزء من صلاته (وإن لم يتحرك بحرركته) لنسبته إليه (ولا تصح صلاة قابض طرف حبل على نجاسة) أو على غير نجس ولكن يلاقى نجسا غيره كأن شد حبلًا بقلادة في عنق كلب

وإن لم يتحرك ركته ، فلو جعله تحت رجله صحت صلاته سواء تحرك بحرركته أم لا . ويعفى عن قليل من دم البراغيث ، والقمل ، والبموض ، والبق ، والزناير . وموضع الفصد والحجامة ونيم الذباب ، وبول الخفاش ، ودم البثرات والدمامل ، وماء القروح والجراحات والقيح ، والصديد والمتنفط في الثوب والبدن ،

أو حمار حامل لما إن تحرك بحرركته (و) كذا (إن لم يتحرك بحرركته) على الأصح (فلو جعله) أى الطرف المتصل بالنجاسة (تحت رجله صحت صلاته) مطلقا (سواء تحرك بحرركته أم لا) لأنه ليس حامله فأشبهه من صلى على بساط فرش فوق نجس ، ولا يضر محاذاة النجس من غير تماس في ركوع أو غيره ، وإن تحرك بحرركته كمن صلى على بساط بطرفه نجس لعدم ملاقاته له ونسبته إليه ، نعم تسكره محاذاة النجاسة كاستقبال نجس أو متنجس ، وكذا تحت سقف متنجس إن قرب بحيث يعد محاذيا له عرفا (ويعفى عن قليل من دم البراغيث والقمل والبموض والبق والزناير) لاجلها وكل ما لا نفس لها سائلة كذلك (و) يعفى عن (موضع الفصد، و) موضع (الحجامة و) يعفى عن (ونيم الذباب) أى ذرقه ، ومثله بوله (وبول الخفاش) ومثله روثه رطبها ويابسها في الثوب والبدن والمكان على الأوجه بالنسبة للصلاة ، لانهواء قليل ومائع (و) يعفى عن (دم البثرات) بفتح اللثة ، وهى جراحات صغار (و) عن (الدمامل ، و) عن (ماء القروح والجراحات والقيح والصديد، و) عن ماء (المتنفط) التغير ريحه وسلس البول ودم الاستحاضة فيعفى عن قليل ذلك وكثيره على العتمد لعموم البلوى به وعسر الاحتراز عنه (في الثوب والبدن) إلا إن قصد ذلك كإز قصد الثوب الذى فيه ذلك أو فرشه لغير ضرورة أو حاجة وصلى فيه فيعفى عن قليله دون كثيره ، ويعفى أيضا عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير وماتر أحدهما ، ويعفى عن طين الشارع الذى يتيقن نجاسته ولو غفلظ للمشقة ما لم يبق عليها متميزة وأفقى ابن حجر في طريق لاطين بها بل فيها قدر الآدمى وروث الكلاب والبهائم ،

وإن صلى وفي ثوبه نجاسة غير منفوخ عنها ولم يعلم ثم تبين وجب القضاء .

(السادس) : معرفة كيفيتها .

(السابع) : معرفة فرضيتها ، فمن ترك شرطاً أو فرضاً لم تصح

عبادته .

وقد أسأبها المطر ، بالصفو عنه لشقة الاحتراز ، ولو عصر البثرة أو العمل أو قتل البرغوث عفى عن قليله فقط ، إذ لاشقة في تجنبه حينئذ ، ويرجع في الكثرة والقلّة إلى العرف ، ولو شك فيها ذكر أهو قليل أو كثير ، كان له حكم القليل لأنه الأصل (وإن صلى وفي ثوبه) أو بدنه أو مكانه (نجاسة غير منفوخ عنها ولم يعلم) بها أو كان ناسياً لها ، أو علم بها وظن أنها لا تضر لجهله (ثم تبين) وجوده فيها ، أو علم الجاهل أنها تضر (وجب القضاء) لأن الطهر فيها من الشروط ، وهي من باب خطاب الوضع ، وهو لا يؤثر فيه الجهل والنسيان .

الشرط (السادس معرفة كيفيتها) أي تميز فروضها من سنتها بأن لا يعتقد فرضاً من فروضها بعينه سنة ، نعم إن اعتقد العامى أو العالم على الأوجه الكل فرضاً صحيحاً أو اعتقد الكل سنة فلا ، أو البعض فرضاً والبعض سنة ولم يميز بينهما صح مالم يقصد بفرض معين ألفية .

الشرط (السابع العلم بفرضيتها) فلا تصح ممن جهل فرضيتها بأن لم يعلم أي فرض لو بسنة (فمن ترك شرطاً أو فرضاً) مما مر مع القدرة من غير عذر (لم تصح عبادته) لوقوعها على غير الوضع المطلوب .

(تمة) : يجب على كل مسلم بالغ عاقل تعلم أحكام الصلاة وكل فرض عين فوراً في الفوري ، وتوسيعاً في اللوسع ، ومن ترك تعلم ما يجب عليه تعلمه مع القدرة فهو عاص مردود الشهادة ، والله أعلم .

(فصل)

تبطل الصلاة بالنطق بحرفين عمداً ، أفهماً أم لا ، نحو : قم وعن ، أو حرف واحد مفهم ، نحو : في أوج أو ش ، أو حرف ممدود وإن لم يفهم . والتنحنح والضحك والبكاء والأنين والنفخ إن ظهر به حرفان بطلت الصلاة ، وإلا فلا ، ويغذر في يسير الكلام إن سبق لسانه أو نسي أنه في الصلاة ، أو جهل تحريمه إن قرب عهده بالإسلام ، أو نشأ بيادية بعيدة عن العلماء ، أو يغلبه ضحك ، أو غيره مما سبق ،

(فصل في مبطلات الصلاة)

(تبطل الصلاة) فرضها وتقلها (بالنطق بحرفين عمداً) من كلام الناس ولومن مصلحة الصلاة (أفهماً) هذان الحرفان (أم لا) يفهمان (نحو) قوله لمن كان جالساً (قم وعن أو) نطق به حرف واحد مفهم نحو (وع) من الوعاية (وش) جواباً لمن قال له أعذك كذا فقال ش لأنه من كلام تام لغة وعرفاً (أو) نطق به (حرف) واحد (ممدود) وإن لم يفهم لأن الحرف الممدود بحرفين إذ المدة ألف أو واو أو ياء تبطل الصلاة بذلك (و) كذلك (التنحنح) معهما : أي الحرفين إذا ظهر منه (و) كذا (الضحك والبكاء) ولو للآخر (والأنين والنفخ) والسعال والعطاس والتفوه (إن ظهر به) أي بما ذكر (حرفان بطلت) بهما (الصلاة) إذ لا ضرورة في ذلك حينئذ (وإلا) أي وإن لم يظهر حرفان أو ظهر حرف واحد (فلا) تبطل الصلاة (ويغذر في يسير الكلام) عرفاً كالكلمتين والثلاث (إن سبق لسانه) إليه (أو نسي أنه في الصلاة أو جهل تحريمه) فلا تبطل (إن قرب عهده بالإسلام) لأن معاوية بن الحكم رضى الله عنه تكلم جاهلاً بذلك ، ومضى في صلاته بحضرة صلى الله عليه وسلم (أو نشأ بيادية بعيدة عن العلماء ، أو) ظهر منه حرفان (يغلبه ضحك) أو بكاء ونحوهما فلا تبطل إذ لا تقصير

وَلَا يَنْدَرُ فِي كَثِيرِهِ بِهَذِهِ الْأَعْذَارِ السَّاقِطَةِ مِنَ التَّنَحُّضِ وَمَا بَعْدَهُ ،
وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْوَسْبَةِ الْفَاحِشَةِ ، وَقَلِيلِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا ، أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ ، بِخِلَافِ الْكَثِيرِ فَتَبْطُلُ مَعَ النَّسْيَانِ ،
أَوْ جَهْلِ التَّحْرِيمِ ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْإِعْزَازِ وَبِاللَّذِّ كَرًا ، إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ
بِهِ ، كَقَوْلِهِ لِمَاطِسٍ : رَحِمَكَ اللَّهُ ، بِخِلَافِ رَحْمَةِ اللَّهِ .

وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ كَتَنَبِيهِ إِمَامِهِ ، وَإِذْنِهِ لِدَاخِلِ إِنْ
كَانَ رَجُلًا

(ولا يعذر في كثيره) أي الكلام فلا يعذر فيه في الصور الثلاث، وكذا الغلبة لأن الكثير
يقطع نظم الصلاة (وتبطل الصلاة) بالأفعال الكثيرة، كثلاث حركات أو خطوات
متواليات، وإن كانت بقدر خطوة مغتفرة، و (بالوسبة الفاحشة) سواء كان عامدا
أو ناسيا، لمنافاة ذلك للصلاة وخشه وإشعاره بالإعراض (و) تبطل بـ (قليل الأكل)
أي و (الشرب) كقطع سكر في فمه وحمرة تنبل بريقه إن بلعه (إلا أن يكون ناسيا
أنه فيها، أو جاهلا تحريمه) وعذر بقرب عهده بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة عمن
يعلم ذلك فتبطل (بخلاف الكثير فتبطل مع النسيان، أو جهل التحريم، ولا تبطل الصلاة
بالدعاء) الجائز ولو لغيره مطلقا (و) لا تبطل (بالله كرا إلا أن يخاطب) به مخلوقا غير
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، بل تجب إجابته في الصلاة، فتبطل به الصلاة (كقوله
لعاطس: رحمك الله) أو يرحمك الله ولو لميت أو غائب؛ أو يعلق الدعاء كأن يقول:
اللهم اغفر لي إن شئت، ولا تبطل بالتلفظ بقربة كالعتق والنذر إلا إن علقه، كان
يُسمى الله مريضى فعلى كذا فتبطل الصلاة (بخلاف رحمه الله) بضمير الغائب،
فلا تبطل، ولا تبطل بالسكوت الطويل ولو بلا عذر لأنه لم يخل بنظم الصلاة،
ولا تنصير إشارة الأخرس ولو يبيع وإن صح بيعه (ويسن لمن نابته شيء) وهو
في صلاته كتنبيه إمامه على سهو وإذنه لداخل إن كان رجلا) وإنذار نحو أعمى
أن يقع في محذور.

أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ بِأَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَتُصَفَّقَ الْمِرْأَةُ بِضَرْبِ الْيَمَنِ عَلَى
ظَهْرِ الْيُسْرَى ، فَلَوْ ضَرَبَتْ يَبْطُنَهِمَا عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا ، وَإِنْ
كَانَ قَلِيلًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(أن يسبح الله بأن يقول: سبحان الله) إن كان رجلا بقصد الذكر وحده أو مع
التنبية، فإن قصد الإعلام فقط بطلت صلاته (و) أن (تصفق المرأة) والحنث،
والأولى أن يكون (بضرب اليمنى) يبطن كفها (على ظهر اليسرى) وذلك لما صح
من قوله صلى الله عليه وسلم: «من نابته شيء في صلاته يسبح، فإنه إذا سبح
التفت إليه، إنما التصفيق للنساء» فلو صفق الرجل وسبحت المرأة كان خلاف السنة
ولو كثر التصفيق بأن كان ثلاثا متوالية أبطل (فلو ضربت يبطنهما) أي يبطن اليمنى
على بطن اليسرى بقصد الإعلام تبطل، أو كانت ضربة واحدة (على وجه اللعب
عطلت صلاتها) لإشعاره بالأعراض عنها (وإن كان قليلا) لأن اللعب فيها

تتمة في مكروهات الصلاة

يكره الالتفات بوجهه في الصلاة ، لأنه اختلاس من الشيطان إلا الحاجة ، ورفع بصره إلى السماء ، لأنه يؤدي إلى خطف البصر كما في الحديث ، ويكره القيام على رجل ، وتقديم إحداها على الأخرى ، وعند مدافعة الأخبثين إن اتسع الوقت ، وإن فانت الجماعة ، وأن يخفض رأسه في ركوعه ، وتطويل الركعة الثانية على الأولى ، وتطويل التشهد الأول ، والدعاء فيه ، لبناؤه على التخفيف ، وترك الدعاء في التشهد الأخير ، ويكره مقارنة الإمام في أفعال الصلاة ، والجهر في موضع الإسرار ، وعكسه ، ويحرم إن شوّش على غيره ، مصلّ وقارى ونائم ، وتكره الصلاة في المقبرة ، وتكره الصلاة في محل المعصية ، وتحرم في الأماكن المغصوبة .

فصل في صلاة النفل

وهي جوارب للفرائض ، وهو ما زاد على الفريضة ، وحده ما شاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه ، وهو قسمان : قسم لاتسن فيه الجماعة ، ومنه رواتب الصلوات الخمس ، للأخبار الثابتة فيها ، وهي : ركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الصبح ، وركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعده ، وهذه هي المؤكدات ، فتسن المواظبة عليها ، لحبر الشيخين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتركها سافراً ولا حضراً ، ويسن زيادة ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده لحبر : « من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار » رواه الترمذي وصححه . ويسن أربع ركعات قبل العصر لحبر : « رحم الله امرأ صلى أربعاً قبل العصر » رواه ابن خزيمة وابن حبان وصححه ، ويسن ركعتان خفيفتان قبل المغرب ، وركعتان قبل العشاء ، ويدخل وقت الرواتب قبلية بدخول وقت الفرض ، والبعدية بفعل الفرض ، وصلاة الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم : « الوتر حق على كل مسلم » وهو أفضل من جميع الرواتب للخلاف في وجوبه ، وأقله ركعة ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات ، وأكمل منها خمس فسبع فتسع ،

وأكثره إحدى عشرة ركعة . ويجوز لمن صلى أكثر من ركعة الفصل والوصل ، والفصل أفضل .

ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الأولى : بسبح اسم ربك ، وفي الثانية : قل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة : قل هو الله أحد ، والموذنين ، للاتباع ، فلو أوتربأ أكثر من ثلاث سن له قراءة ما ذكر في الثلاث الأخيرة ، ويسن أن يقول بعد الوتر : سبحان الملك القدوس ، ثلاث مرات : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك . ووقته بعد فعل العشاء ولو تقدما إلى طلوع الفجر ، وتأخيره عن صلاة الليل لقوله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » . ويسن القنوت في ركعة الوتر في نصف رمضان الأخير ، واختير في جميع السنة لحبر ضعيف ، وصلاة الضحى لرواية الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الفجر ، وأن أوتر قبل أن أنام » وأقلها ركعتان إلى ثمان ركعات وهي أفضلها ، وإن كان أكثرها اثنتي عشرة ركعة لحديث ضعيف ، وله الفصل والوصل . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين . ويسن أن يقرأ في ركعتيها سورة والشمس وضحاها ، وسورة والضحى ، ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال ، وتأخيرها إلى ربع النهار أفضل ، وفعلها في المسجد أفضل . وتحية المسجد وهي ركعتان ، وتكرر بتكرار الدخول ، لحبر الشيخين : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » وتفوت بالجلوس عامدا وكذا ناسيا إن طال الفصل .

ويسن لمن لم يتمكن من فعلها ولو بحدث أن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعاً ، وتحصل التحية بفرض أو نفل هو ركعتان ، فإن نواها معه حصل له ثوابها ، وإن لم ينوها سقط عنه الطلب وزالت الكراهة . وقال بعضهم : يحصل ثوابها وإن لم ينوها معه كما قاله الرمي والخطيب ، وهو مقتضى كلام المجموع .

وركعتا الاستخارة والإحرام والطواف والوضوء ، ويقرأ ندبا في ركعتي

الوتر بعد الفاتحة في الأولى : « ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم — إلى رحيا » .
وفي الثانية بعد الفاتحة : « ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه — إلى رحيا » .

وصلاة الأوابين ، وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء . وفي رواية ست ،
وفي أخرى أربع . وفي أخرى ركعتان ، ووقتها بعد الفراغ من أذكار المغرب .
وصلاة التسبيح ، وهي أربع ركعات بتسليمة أو بتسليمتين ، وحديثها حسن لسكثرة
طرقه ، وفيها ثواب لا يتناهى ، ومن ثم قال بعض المحققين : لا يسمع بعظيم فضلها ،
ويتركها إلا متهاون بالدين ، وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم عمه العباس رضي
عنه ، وذكرها فضلا عظيما ، وقال : « لو كانت ذنوبك مثل زبد البحر أو رمل
عالم غفر الله لك » وورد في حديثها : « فإن استطعت أن تصلها كل يوم مرة ،
وإلا ففي كل جمعة ، وإلا ففي كل شهر ، وإلا ففي كل سنة ، وإلا ففي عمرك مرة »
ويقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ،
والله أكبر خمس عشرة مرة ، وفي كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس
بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة الاستراحة ، والجلوس للشهادة عشرا عشرا ،
فالجملة في كل ركعة خمسة وسبعون ، وله أن يقدم الخمس عشرة بعد القراءة قبلها ،
ويأتي بعشر الاستراحة بعد القراءة ، ولو نسي تسبيح الركوع فذكره في الاعتدال
لم يجز العود إلى الركوع ليأتي به فيه ، ولا في الاعتدال لأنه ركن قصير ، بل يأتي به
في السجود مع تسبيحه .

والقسم الثاني من النوافل

ماتسن فيه الجماعة ، فمنه صلاة العيدين الأكبر والأصغر ، ووقتها بين طلوع
الشمس قدر رمح وزوالها : وهي ركعتان يكبر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل
التعوذ سبعا ، وفي الثانية خمسا قبل التعوذ ، ويرفع يديه عند التكبيرات ، ولو تعوذ
ناسيا قبل التكبير فات ، ولو نسي التكبير في الأولى لم يتداركه في الثانية ، ويقرأ
فيهما ق ، واقربت ، أو الأعلى والغاشية .

وصلاة الكسوفين وهي ركعتان كسنة الظهر ، وهو أقبلها ، وأكملها زيادة قيام
وقراءة وركوع كل ركعة ، ويسن تطويل القيامات والركوعات والسجودات .

وصلاة الاستسقاء عند الحاجة ، وهي صلاة العيدين ، وصلاة التراويح في رمضان
وهي عشرون ركعة في كل ليلة من رمضان لخبر : « من قام رمضان إيمانا واحتسابا
غفر الله له ما تقدم من ذنبه » والواجب أن يسلم من كل ركعتين ، فلو صلى أربعاً
بتسليمة واحدة لم تصح ، ووقتها بعد فعل العشاء ولو تقدما إلى الفجر ، وينوي بها
قيام رمضان أو سنة التراويح ، ولا بد من لفظة « من » فيقول من سنة التراويح ، أو من
صلاة التراويح حتى في الأخيرتين منها ، ويسن التهجد إجماعا ، وهو التنفل ليلا بعد
النوم . قال الله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » وورد فيه أحاديث كثيرة
منها : « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » ويكره لمعتاده تركه ، ويتأكد أن
لا يخل بصلاة الليل ولو ركعتين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ركعتان في جوف
الليل كرز من كنوز الجنة » ولا حصر له . وأن يكثر فيه الدعاء والاستغفار ، لخبر
مسلم : « إن في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى فيها خيرا إلا أعطاه
إياه » وذلك كل ليلة لأن الليل محل الغفلة ، وفي النصف الأخير أهم لقوله تعالى :
« وبالأَسْحار هم يستغفرون » . وفي الخبر الصحيح : « ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى
سما الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير ، فينادي جل وعلا فيقول : هل من
داع فأستجيب له ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له » . ومعنى
ينزل ربنا في الحديث : ينزل أمره وملائكته أو رحمته ، أو هو كناية عن مزيد
القرب . وبالجملة فيجب على كل مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث وما شابهه من
المشكلات الواردة في الكتاب والسنة : « كالرحمن على العرش استوى ، ويبقى وجه
ربك ، ويد الله فوق أيديهم » وغير ذلك مما شاكلة أنه ليس المراد بها ظواهرها لأنه
يستحيل ذلك في حقه تعالى ، تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا . فالأولى
لمن وفقه الله أن يكل أمرها إليه سبحانه وتعالى ، وهذه هي طريقة السلف . وقد
حكى عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضوان الله عليهم أنهم قالوا بكفر
القائلين بالجهة والجسمية ، وهم حقيقون بذلك .

فصل في صلاة الجماعة

وهي في غير الجمعة سنة مؤكدة للخبر المتفق عليه : « صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » . قال النووي : والأصح أنها فرض كفاية للرجال الأحرار البالغين المقيمين في المؤداة بحيث يظهر الشعار في البلد ، وقيل إنها فرض عين وهو مذهب الإمام أحمد ، وأقلها إمام ومأموم ، وهي بجمع كثير أفضل إلا للحوبيدة إمامه كرافضي وخارجي وفاسق ولو بمجرد التهمة ، فالأقل جماعة أفضل ، وتترك الجماعة ما لم يسلم الإمام ، وتترك تكبيرة الإحرام بحضور المأموم التحريم ، واشتغاله به عقب تحريم الإمام من غير تراخ . ثم يتفرقه وسوسة خفيفة لما روى : « من لازم تكبيرة الإحرام مع الإمام أربعين يوما كتب له براءة من النار ، وبراءة من النفاق » . ويندب للإمام تخفيف الصلاة مع تمام الأركان وفعل الأجزاء والهيئات ، بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الأكل إلا إن رضى تطويله محصورون كما سبق بيانه ، وتترك الركعة بإدراك ركوع الإمام ، بشرط أن يطمئن معه ، ويتحمل الإمام عنه الفاتحة .

وشروط صحة القدوة نية اقتداء بالإمام مع تحريم ، فلو تابع قصدا بلانية اقتداء أو مع الشك فيها بطلت صلاته إن طال انتظاره للإمام ، ومنها عدم تقدم على إمام في الوقوف بقب ، ويسن وقوف ذكر عن يمين الإمام ، فإن جاء آخر فمن يساره ، ثم يتأخران ويصطفان أو يتقدم الإمام ، وأفضل الصفوف الأول ثم ما يليه وهكذا ، وشروع في صف قبل تمام مقابلة مكروه مفوت لقضية الجماعة ، ومنها العلم بانتقالات الإمام برؤية أو سماع ولو من مبلغ ، ومنها اجتماع الإمام والمأموم بمكان ، فإن كانا بمسجد صح الاقتداء ، وإن طالت المسافة وزادت على ثلاثمائة ذراع ، وإن كانا بغير مسجد اشترط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع قريبا . ومنها مواقة الإمام في سنة تحش الحافلة فيها فضلا أو تركا ، فإن سجد الإمام لتلاوة ولم يسجد المأموم عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته ، ومثلها التشهد الأول . أما إذا لم تحش الحافلة كجلسة الاستراحة فلا يضر الإتيان بها إذا تركها الإمام . ومنها أن لا يتقدم المأموم على إمامه بركعتين فليتين مع التمسك والعلم بالتحريم ، كأن ركع للمأموم واعتدل وهو -

للسجود قبل إمامه بطلت صلاته ، وأن لا يتأخر عنه بهما بغير عذر كأن ركع واعتدل للسجود والمأموم قائم بطلت صلاته إن تعمد وعلم ، وإن تخلف عن الإمام بعذر كبطء قراءة ، واشتغال الموافق بدعاء الاستفتاح حتى ركع الإمام أو ركع إمامه وشك في الفاتحة قبل أن يركع هو أو تذكر تركها عذر إلى ثلاثة أركان طويلة الركوع والسجود ، فإن أدركه وركع قبل أن يرفع الأمل من السجود أدرك الركعة ويجزى على ترتيب صلاته ، وإن لم يفرغ من قراءته حتى رفع الإمام من السجود الثاني بطلت صلاته إن لم يترك قراءته ، ويوافق فيها هو فيه وأتى بركعة بعد سلام الأمل . ومنها أن لا يعتقد بطلان صلاة إمامه بحدث أو نجس وإن نسي . ومنها أن لا يكون إمامه مأموما لأنه تابع والتابع لا يكون متبوعا ، وأن لا يشك في كونه مأموما أو إماما ، وأن لا يكون أميا ، وهو من لا يحسن حرفا من الفاتحة لأنه لا يصلح للتحميل إلا إذا اقتدى به مثله ، وأن لا يكون امرأة ولا خنثى ، ولو صلى بمن ظنه أهلا فبان أنه غير أهل أعاد الصلاة .

فصل في صلاة الجمعة

تجب الجمعة على كل مسلم مكلف حر ذكر مقيم . وشروطها كغيرها من الحس ولها شروط زوائد . الأول وقت الظهور بأن تقع مع خطبتها فيه . والثاني أن تقام ليلة أو قرية . والثالث أن لا يسبقها ولا يلازمها جمعة أخرى في تلك البلدة إلا لغير الاجتماع فيجوز تعددها . الرابع أن تظم جمعة بأربعين متصفين بصفة السكال من كونهم مكلفين مسلمين ذكورا أحرارا مقيمين مستوطنين لا يظنون شتاء ولا صيفا إلا لحاجة ، وأن لا يكون أحد الأربعين أميا ولا محدثا . الخامس : خطبتان قبلها يسمعهما الأربعون المذكورون وإن لم يفهموا معناها ، وفائدتهما وإن لم يعرفوا معناها اللوعظ من حيث الجملة ، إذ الشرط سماعهم ، لفهم المعنى ، ورفع الخطيب صوته ليسمعهما ثمة ومثلاثون غيره . وشروطها الطهارة عن الحدثين وعن الحدث في الثوب والبدن واللكن ، وستر العورة ، والقيام للقادر كالصلاة . ثم أحدث في الخطبة استأنفها ، وإن سبقه الحدث وقصر الفصل . وأركانها خمسة ، حمد الله تعالى . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والوصية بالقوى بنحو : اتقوا الله .

وأطيعوا الله . وتجب هذه الثلاثة في الخطبتين . وقراءة آية مفهومة من القرآن في إحداهما ، والدعاء للمؤمنين في الثانية . هذا مذهب الشافعي المقرر الذي يفتى به . ولكن الإمام السيوطي ذكر في كتابه « السمع » كلاما حسن الموقع بأن تصعد بأربعة فما فوقهم . وارتضاء بعض علماء جهتنا الحضرية ، وعليه العمل في كثير من النواحي انتهى . نقلته من أعفان النبيل شرح جديد جزيل للحبيب العلامة شيخنا طاهر بن الحسين العلوي . وسننها كثيرة : منها الفصل لحاضرها ، ويكره تركه للخلاف في وجوبه . ووقته من الفجر . ويندب تأخيرها إلى الرواح . ويندب التبكير إلى المصلي من طلوع الفجر ، ولبس الثياب البيض . والتنظيف ، والتطيب ، والمشي بسكينة . ويندب أن يشتغل في طريقه بقراءة أو ذكر . ويسن قراءة الكهف يومها وليلتها وإكثارها لقوله صلى الله عليه وسلم : « من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين » . وورد : « من قرأها ليلتها أضاء له من النور ما بين الجمعتين » . ويسن إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلتها وللأخبار الصحيحة في الأمر بذلك . فالإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من إكثار ذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه . وإكثار الدعاء في يومها رجاء أن يصادف ساعة الإجابة فإنها في يوم الجمعة ، وأرجاها بين جلوس الإمام على المنبر إلى سلامه كما رواه مسلم . ويسن إكثار فعل الخير في يومها وليلتها كالصدقة ونحوها . وأن يقرأ عقب سلامه من يوم الجمعة قبل أن يثني رجله . وفي رواية : قبل أن يتكلم : الفاتحة مبيعا . والاحلاص سبعا . والمعوذتين سبعا . لما روى : « أن من قرأها بعد الجمعة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله ورسوله . وحفظ من الموء إلى الجمعة الأخرى » . ويحرم على من تلزمه الجمعة التشاغل عنها ببيع أو غيره بعد الأذان الثاني بين يدي الخطيب ، ويكره بعد الزوال ، ويحرم على من تلزمه الجمعة أيضا وإن لم يعتد به السفر بعد جفها إلا أن خشى من عدم سفره ضررا كانقطاعه عن الرقعة فلا يحرم .

تتمة في أذكار الجمعة والجماعة

أعذارها المرخصة لها : مطر ييل الثوب . وحر شديد . وبرد شديد . وظلمة شديدة بالليل . ومشقة مرض . ومداغة الأخشين ، بولا كان أو غائطا ، فتكره الصلاة معهم . وإن خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه . وقصد لبس لائق به . وفوت رقعة لمريد سفر مباح . وخوف ظالم على معصوم من نفس أو عرض أو مال . وخوف غريم وهو معسر . وحضور مريض لا متعهده . وحضور نحو غريب محتضر .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأعذار تمنع كراهة تركها حيث سنت ، وإثمها حيث وجبت . ولا تحصل له فضيلة الجماعة كما قاله النووي في المجموع . واختار غيره ما عليه جمع متقدمون حصولها له إن قصد فعلها لولا العذر ، وهذا فيمن لم يتأت له إقامة الجماعة في بيته . وإلا بأن تأتى له إقامة الجماعة في بيته لم يسقط الطلب عنه ، قاله في المجموع . ويستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو نصفه . لخبر أبي داود وغيره . ويسن أن يجعل يوم الجمعة خالصة للعبادة . ويحتمل بالأعمال الصالحة لأنه موسم العابدين ومجتري الرابحين . رزقنا الله وإياكم حسن الخاتمة في خير ولطف وعافية . إنه ولي ذلك والقادر عليه .

قال مؤلفه عفا الله عنه : كان تمام إملاء هذا الشرح يوم الخميس في ست وعشرين خلت من شهر ذي الحجة من أواخر سنة ألف ومائتين وثلاث وثمانين سنة ١٢٨٣ هـ . نسأ الله الكريم المنان أن ينفع به . وأن يجعله سببا للفوز بالأمان . وأن لا يجعل حظنا من جمعه الهذيان ولقلقة اللسان . وأن ينفع به من قرأه واستقرأه في كل آن . إنه أكرم كريم ، وأرحم رحيم .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . والحمد لله رب العالمين .

بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ، قد تم طبع :

الترياق النافع من العمى

للسيد أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سميط العلوي

مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برياسة الشيخ أحمد سعد على

بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

القاهرة في ٥ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ
٢٥ يوليو ١٩٥٥ م

(١٩٥٥/٥٠٠٠/٧/٤٦)

ملاحظ المطبعة .

محمد أمين عمران

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

فهرس

٤٢٥

٢	خطبة الكتاب
٣	باب ما جاء في اتباع العلم وفضل العلماء
٧	باب أركان الإسلام خمسة الخ
٩	باب فروض الوضوء ستة الخ
١٣	فصل في سنن الوضوء
١٧	فصل في نواقض الوضوء
١٨	فصل في موجبات الغسل
٢٠	باب فروض الغسل
٢٥	باب فروض الصلاة سبعة عشر
٤٧	باب في شروط الصلاة
٥٣	فصل في مبطلات الصلاة
٥٦	تتمه في مكروهات الصلاة
	فصل في صلاة النفل
٥٨	القسم الثاني من النوافل
٦٠	فصل في صلاة الجمعة
٦١	فصل في صلاة الجمعة
٦٣	تتمه في أعذار الجمعة والجماعة